ما زاده ابن مالك على الألفية
من شروط وأحكام نحوية وصرفية

إعداد

د/ أحمد رمضان ثابت أبو القاسم

مدرس بقسم اللغويات
كلية اللغة العربية بأسيوط
جامعة الأزهر

ما زاده ابن مالك على الألفية من شروط وأحكام نحوية وصرفية

أحمد رمضان ثابت أبو القاسم
قسم اللغويات– كلية اللغة العربية بأسيوط – جامعة الأزهر– جمهورية مصر العربية
البريد الإلكتروني: ahmedabualqasem.47@azhar.edu.eg

ملخص البحث:

هذا البحث يهدف إلى الكشف عن الأحكام والشروط، والقيود التي سكت عنها ابن مالك في ألفيته وزادها في مؤلفاته الأخرى كـ (شرح الكافية الشافية ، وشرح عمدة الحافظ ، والتسهيل وشرحه ، وإيجاز التعريف)

وقد نبه على هذه الزيادات بعض شراح الألفية كالمرادي، والشاطبي ، والمكودي ، والأشموني وغيرهم.

وأكثر هذه الزيادات جاء في كتابيه التسهيل وشرحه؛ إذ يعدا آخر ما جادت به قريحة المصنف.

وقد كشفت الدراسة عن أهم النتائج، والتي جاء في طليعتها:

– أن ما يستدعيه النظم من اختصار، وما يتطلبه من التزام بالوزن وبالقافية هو الذي ألجأ ابن مالك للسكوت عن بعض هذه الأحكام في الألفية، وبسطها في مؤلفاته الأخرى.

– ميل المصنف لبعض المذاهب النحوية جعله يغض الطرف عن ذكرها في منظومته .

الكلمات المفتاحية : ابن مالك – الألفية– نحوية – صرفية .

Which Ibn Malik added to the millennium of grammatical and morphological terms and conditions

Ahmed Ramadan Thabet Abu Al-Qasim
Department of Linguistics, Faculty of Arabic Language in Assiut, Al-Azhar University, Assiut, Egypt.
E-mail: ahmedabualqasem.47@azhar.edu.eg

Abstract

this search aims to detect Terms, conditions and restrictions that Ibn Malik was silent about it in his millennium And increased it in his other writings like Explanation of sufficient healin- Umdat al-Hafiz explained- facilitation and explanation- Brief definition

Some commentators of the millennium have pointed out these increases like Moradi- and Shatibi and the coded And Ashmouni and others

And more of these increases came in his books facilitation and explanatio

As they promise the latest novelty by the workbook.

The study revealed the most important results which came to the fore

-That what systems call for an acronym And what it requires of commitment to weight and rhyme he is the one who sought refuge Ibn malik To be silent about some of these provisions in the millennium and simplified it in his other writings.

- The tendency of the workbook to some grammatical doctrines make him turn a blind eye to mentioning it in his system.

Ibn malik- Millennium- Krammatic KMorphological : Keywords

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أكمل البشر خَلْقًا، وأحسنهم خُلُقًا، وأفصحهم لسانًا، وأعربهم منطقًا بيانًا سيدنا محمدٍ، وعلى آله وصحبه أجمعيين

ثم أما بعد

فمما لا شك فيه أن ابن مالك يُعد من أعلام النحاة المتأخرين وأفذاذهم، كما أن مؤلفاته – نظمًا ونثرًا – تعد من أثرى المؤلفات اللغوية وأسعها نحوًا وصرفًا، وتأتي في طليعة هذه المؤلفات الألفية؛ إذ طبقت شهرتها الآفاق، وذاع صيتها في الأرجاء حتى غدت قبلة الباحثين، ومنهل طلاب العلم والدراسين على مر التاريخ .

غير أن ابن مالك سكت فيها عن بعض الأحكام والقيود والشروط، زادها في غيرها من مؤلفاته كـ (شرح الكافية الشافية، وشرح عمدة الحافظ، والتسهيل وشرحه، وإيجاز التعريف في علم التصريف) .

وقد تعددت هذه الزيادات ما بين زيادات في:

– المعاني والأحكام مثل: الفصل بين المتضايفين بفعل ملغي، والجمع بين " يا " و" أل "في اسم الجنس، ومسوغات مجيء صاحب الحال نكرة ، أو الزيادة في معاني " من " ، أو مجيء "مذ ومنذ " بمعنى " من وإلى " معًا.

– الشروط ، كشروط إجراء القول مجرى الظن ، وشروط جمع المذكر السالم ، وشروط عمل اسم الفاعل.

– القيود، كزيادته قيد الاطراد في علامة الفعل المتعدي.

كما تنوعت هذه الزيادات بين زيادات نحوية كالمسائل السالف ذكرها، أو زيادات صرفية كزيادته في شروط قلب الواو ياءً إذا وقعت عينًا لجمع صحيح

اللام، وغيرها .

ومن هنا تولدت فكرة هذا البحث ، فجعلته بعنوان :

« ما زاده ابن مالك على الألفية من شروط وأحكام نحوية وصرفية»

والذي دعاني للكتابة في هذا الموضوع عدة أمور :

أولا – لم أقف على عمل علمي سابق عالج هذا الموضوع بصورة مستقلة.

ثانيًا – بالبحث والقراءة وجدت أكثر شراح الألفية كـ المرادي والشاطبي والأشموني، وغيرهم يذكرون عبارة « وزاد في التسهيل كذا» أو « ذكره في شرح الكافية»، أو « زاده في التسهيل وشرحه» ، « وقد اقتصر على هذين في شرح الكافية » إلى غيرها من الجمل والعبارات، فطفقت أجمع هذه المسائل؛ لعرضها ودراستها في بحث مستقل.

ثالثًا – الوقوف على الأسباب والدوافع التي أدت إلى ذلك، ويأتي في طليعتها أن النظم له قواعده الخاصة، وقوانينه التي تلزم صاحبه الالتزام بها، وهو ما دفع ابن مالك في كثر من الأحيان لاختصار بعض هذه الأحكام والشروط .

وأعانني على جمع تلك المسائل تصريح شراح الألفية بالعبارات والجمل السابق ذكرها.

ونظرًا لكثرة هذه المسائل، فقد قمت بدراسة نماذج منها .

الدراسات السابقة

(ما زاده ابن مالك على النحويين عرضًا ودراسة) [1]

وجه المفارقة بين هذا البحث وما كتبته :

في البحث السالف ذكره تحدث فيه الكاتب عما زاده ابن مالك على النحويين السابقين له من معانٍ ، وشروط بصورة عامة، أما بحثي فقد تناولت فيه ما زاده ابن مالك على الألفية في مؤلفاته الأخرى كـ (شرح الكافية الشافية ، وشرح عمدة الحافظ ، والتسهيل وشرحه، و إيجاز التعريف في علم التصريف) .

وقد التقى بحثي مع هذا البحث في ثلاث مسائل هي :

- زيادة (طبق ، وهبَّ) في أفعال الشروع .
- زيادة قسم ثالث في الإضافة وهو الإضافة الشبيهة بالمحضة .
- الزيادة في شروط إجراء القول مجرى الظن .

خطة البحث :

وقد اقتضت طبيعة البحث أن يأتي في مقدمة، ومبحثين، وخاتمة تتبعها قائمة بأهم المصادر والمراجع .

المقدمة : ذكرت فيها سبب اختيار الموضوع، وخطة السير فيه .

المبحث الأول : ما زاده ابن مالك من أحكام وشروط ونحوية.

المبحث الثاني : ما زاده ابن مالك من أحكام وشروط صرفية .

---

(1) بحث للدكتور / سيد فوزي – منشور بمجلة كلية اللغة العربية بجرجا . العدد الخامس والعشرون – الجزء الثامن – سنة 1442هـ – 2021 مـ

الخاتمة: ذكرت فيها أهم النتائج التي انتهى إليها البحث .

وكان سيري في البحث على النحو الآتي :

- وضعت عنوانًا مناسبًا لكل مسألة .
- ذكرت بيت ابن مالك، ثم أردفته بنص شارح الألفية مبينًا موضع الزيادة .
- قمت بدراسة المسألة، وتوثيقها من مؤلفات ابن مالك التي وردت فيها الزيادة ، والمؤلفات النحوية الأخرى، مبينًا بعض الآراء فيها بصورة موجزة
- قمت بالتعقيب على المسألة لبيان الراجح منها وغير الراجح .

المبحث الأول

ما زاده ابن على الألفية من شروط وأحكام نحوية

شروط جمع المذكر السالم

قال ابن مالك : [1]

وَارْفَعْ بِوَاوٍ وَبِيا اجْرُرْ وانْصِبِ ∴ سَالِمَ جَمْعِ عَامِرٍ وَمُذْنِبِ

وَشِبْهِ ذَيْنِ وَبِهِ عِشْرُونَا ∴ وَبابُهُ أُلْحِقَ وَالأَهْلُونَا

تحدث ابن مالك في البيتين السابقين عن شروط جمع الاسم جمع مذكر مشيرًا إلى تلك الشروط بالمثال، وذكر المرادي أنه زاد في التسهيل شرطين آخرين، فقال: « وقد اكتفى الناظم بالمثالين عن ذكر هذه الشروط طلبًا للاختصار، وأشار للقياس عليهما بقوله: "وشبه ذين"، فشبه عامر كل اسم مذكر "علم" عاقل خال من تاء التأنيث، وشبه مذنب: كل وصف مذكر عاقل خال من تاء التأنيث: قابل لتاء التأنيث. فإن قلت: قد زاد في التسهيل في شروط الاسم شرطين آخرين:

أحدهما: أن يكون غير مركب تركيب إسناد أو مزج.

والآخر: أن يكون غير معرب بحرفين . فلم ترك ذكرهما؟

قلت: هذان شرطان لصحة مطلق الجمع ولا خصوصية لهما بهذا الجمع المذكور» [2].

---

(1) الألفية : 12 .

(2) توضيح المقاصد : 1/ 332 .

الدراسة

يشترط لجمع الاسم جمع مذكر سالما عدة شروط: [1]

الأول : الخلو من تاء التأنيث، فلا يجمع هذا الجمع من الأسماء ما كان نحو: طلحة، ولا من الصفات ما كان نحو: علاَّمة بتشديد اللام؛ لئلا يجتمع فيهما علامتا التأنيث والتذكير، ولو حذفت التاء التبس بالمجرد منها.

والتأنيث هنا مقيد بالتاء فقط ، أما ألف التأنيث نحو: حبلى وحمراء علمين لرجلين، فإنهما يجمعان هذا الجمع بحذف الألف المقصورة، وقلب الممدودة واوًا، فيقال: الحبلون والحمراوون.

خلافًا للكوفيين؛ إذ لم يشرطوا الخلو من تاء التأنيث ولا قبولها عند قصد معناه، بل أجازوا أن يقال في هبيرة[2]: الهبيرون، وفي أحمر: أحمرون.

والبصريون لا يجيزون ذلك، فإن سمع منه شيء عدوه نادرًا كقول العرب: "علانون" في جمع علانية وهو الرجل المشهور[3].

الثاني: أن يكون علمًا على مذكر، فلا يجمع نحو: زينب ، وحائض إذا سميت بهما مؤنثًا إما إن جعلتهما علمين لمذكر جمعتهما ، فقلت : زينبون، وحائضون[4]

---

(1) ينظر: شرح ألفية ابن معط لابن القواس : 1 /284 ،28، ومنهج السالك لأبي حيان :1 /36، وأوضح المسالك : 1 /51 .

(2) الأصل أنها الصخور التي بين الروابي، وهبيرة: اسم. وابن هبيرة: رجل، وبه سمي بعض العرب كعمرو بن هبيرة الفزاري أمير العراق ينظر : لسان العرب 5/ 248

(3) ينظر : المساعد : 1 /50 ، وتمهيد القواعد :1/ 359

(4) ينظر : المقرب : 1 /403 ، والفوائد الضيائية : 181/2.

الثالث: أن يكون علمًا لعاقل؛ لأن هذا الجمع مخصوص بالعقلاء، فلا يجمع: "واشق"، علما لكلب، و"سابق": صفة الفرس؛ لعدم العقل فلو كان "واشق" علمًا لرجل، و"سابق" صفة له جمع هذا الجمع.

الرابع : أن يكون الاسم مفردًا، غير مركب ولا شبيه بالمركب، فلا يجمع نحو: تأبط شرًا، وبَرَقَ نَحْرُهُ لتركيب الإسناد اتفاقا؛ لأن المحكي لا يغير، ولا المزجي نحو: معد يكرب، ونحو: سيبويه، تشبيها بالمحكي في التركيب[1].

ومن النحويين من أجاز جمع ما ختم بـ"ويه"، واختلفوا: فمنهم من ألحق العلامة الاسم بكماله فيقولون: جاءني سيبويهون، ومنهم من يحذف "ويه" فيقول: جاءني سيبون، ورأيت سيبين، ومررت بسيبين ، والصحيح أن ذلك لا يجوز[2].

أما المركب الإضافي فإنه يجمع أول المتضايفين ويضاف للثاني، فيقول في غلام زيد علما: غلامو زيد؛ وغلامي زيد، وعن الكوفيين إجازة جمعها معًا، فيقال: غلامو الزيدين، وغلامي الزيدين؛ بكسر الدال فيهما[3].

الخامس : ألا يكون معربًا بحرفين كالزيْدَيْن أو الزيْدين علما.

وهذه الشروط خاصة إذا كان الاسم جامدًا، وهي التي أشار إليها بقوله: "عامر"

أما إن كان صفة فيشترط فيه الذكورية، والعقل، والخلو من تاء التأنيث،

---

(1) ينظر : التصريح :1 /68 .

(2) ينظر : المقتضب :31/4 ، والمساعد :49/1 .

(3) ينظر : شرح الجمل : 1/ 147 ، والمساعد : 50/1 .

وألا يمتنع مؤنثه من الجمع بالألف والتاء[1] .

والشرطان الأخيران– الرابع والخامس – ليسا خاصين بجمع المذكر، وإنما يشملان المثنى والجمع مطلقًا.

وهذان الشرطان صرح بهما في التسهيل، فقال: « وتصحيح المذكر مشروط بالخلو من تاء التأنيث المغايرة لما في نحو: عِدة وثُبة علمين، ومن إعراب بحرفين ومن تركيب إسناد أو مزج، وبكونه لمن يعقل أو مشبه به علماً أو مصغراً، أو صفة تقبل تاء التأنيث إن قصد معناه خلافاً للكوفيين في الأول والآخر»[2].

قال الصبان: « الأولى حذفهما؛ لأنهما شرطان لمطلق الجمع مصححًا أو مكسرًا، وكلامنا في شروط جمع السلامة بخصوصه» [3].

تعقيب : في ضوء ما سلف قوله وبيانه يتضح أن ابن مالك تحدث في الألفية عن شروط جمع المذكر السالم مكتفيًا في الإشارة إليها بالمثال، وقد صرح بهذه الشروط في التسهيل وشرحه، وفي شرح عمدة الحافظ .

وهذه الشروط منها ما هو خاص بجمع المذكر، وهو أن يكون علمًا، لمذكر، عاقل، خاليًا من تاء التأنيث، ومنها ما هو مشترك في الجمع والتثنية، وهو أن يكون مفردًا غير مركب، ولا معرب بحرفين .

قال ابن مالك بعد تمثيله بـ "زيدين " و " زيدين " و " اثنين " و " عشرين " و "بتأبّط شرّا وسيبويه" : «إنّ هذه الأنواع لا تثنّى ولا تجمع، فإن

---

(1) ينظر : منهج السالك لأبي حيان : 1 / 37 .

(2) التسهيل : 13، 14 .

(3) حاشية الصبان : 1/ 121 .

احتيج إلى تثنية شيء منها أضيف إليه ذو، وإن احتيج إلى جمعه أضيف إليه ذوو»[1].

وقال في شرح عمدة الحافظ : « ومثلت بالزيدين والمسلمين ؛ ليعلم أن واحده لا يكون مثل زيد في كونه علمًا لمذكر عاقل عاريًا من تاء التأنيث والتركيب »[2]

زيادة :" طبق، وهبَّ، وقام" في أفعال الشروع

قال ابن مالك : [3]

كَأَنْشأَ السَّائِقُ يَحْدُو وَطَفِقْ ∴ كَذا جَعَلْتُ وَأَخَذْتُ وَعَلِقْ

تحدث ابن مالك في البيت السابق عن بعض أفعال الشروع، وذكر المكودي أن ابن مالك زاد في التسهيل بعض الأفعال الأخرى، فقال: « وفهم من إتيانه بكاف التشبيه مع أنشأ عدم الحصر؛ فإنه زاد في التسهيل عليها هبَّ وقام »[4].

الدراسة

أفعال المقاربة سميت بذلك من باب التغليب، أو من باب تسمية الكل باسم البعض ، وهي ثلاثة أقسام: [5]

---

(1) شرح التسهيل : 1 /77 .

(2) شرح عمدة الحافظ : 118/1 .

(3) الألفية : 30 .

(4) شرح المكودي: 67 .

(5) ينظر : التذييل :328 ، وتوضيح المقاصد :1 /519 ، وشرح ابن عقيل :1 /334

الأول: ما دل على المقاربة وهي:" كاد، وكرب، وأوشك".

الثاني: ما دل على الرجاء وهي:" عسى، وحرى، واخلولق".

الثالث: ما دل على الإنشاء وهي:" جعل، وطفق، وأخذ، وعلق، وأنشأ".

وكلام ابن الحاجب يقتضي أنها كلها للمقاربة؛ حيث قال : « هي للمقاربة إما من رجاء، أو حصول، أو أخذ فيه »[1].

وهذه الأفعال من باب "كان"؛ لأنها ترفع الاسم وتنصب الخبر؛ ولأنها تأتي لإفادة تلبس فاعلها بصفة مقيدة بمعنى الفعل المسند، إلا أن خبرها لا يكون في الغالب إلا فعلا مضارعا، وندر مجيئه اسمًا مع عسى وكاد[2] .

فمن شواهد مجيء خبرها اسمًا مع عسى قول الشاعر: [3]

أَكْثَرْتَ فِي الْعَذْلِ مُلِحًّا دَائِمَا ∴ لاتُكْثِرَنْ إِنِّي عَسَيْتُ صَائِما

ومن شواهده مع كاد قول الشاعر: [4]

فأُبْتُ إلى فَهْمٍ وما كدتُ آئِبًا ∴ وكم مثلِها فارقتُها وهي تَصْفِرُ

والنوع الثالث الذي وضع للدلالة على الشروع ، أي: على شروع المسمى باسمها في خبرها، وهو كثير، وأنهاه بعض النحويين إلى نيف وعشرين فعلًا،

---

(1) الإيضاح شرح المفصل : 2 /90 ،91 .

(2) ينظر : تمهيد القواعد : 3/ 1257 .

(3) البيت من الرجز لرؤبة في ملحقات ديوانه :185،والخصائص 1/ 99، والمقاصد النحوية 2 /678، وخزانة الأدب 9/ 316.

(4) البيت من الطويل لتأبط شرا في ديوانه : 91، وفي المفصل : 323، والإنصاف 2: 450/ ، وتخليص الشواهد :309 .

ومنه:" أنشأ، وطفق، بفتح الفاء وكسرها، وجعل ، وأخذ ، وعلق"[1].

وهذه الخمسة ذكرها ابن مالك في الألفية، وزاد في التسهيل وشرحه، وفي شرح الكافية الشافية: " طبق بكسر الباء، وهبَّ ، و قام"[2]، حيث قال في التسهيل: « منها للشّروع في الفعل: طفق، وطبق وجعل، وأخذ، وعلق، وأنشأ، وهبَّ، وقام »[3].

وزاد في عمدة الحافظ الفعل " هبَّ"

ولم يأت للفعل طبق بشاهد، وقد مثل له بعض النحويين بـ : طبق زيدٌ يقرأ[4].

أما الفعلان : " هبَّ "، وعلِق " فقد ذكر أنهما أغرب الأفعال الثمانية، كما ذكر أن الفعل "هبَّ" من الأصول المرفوضة[5]، وقد حكاه قبله الجوهري؛ إذ قال : « وهب فلانٌ يفعل كذا، كما تقول: طفِق يفعل كذا» [6]

وذكر ابن هشام أن الفعلين " هبَّ" و" قام " أغرب أفعال الشروع، وأن طفق أشهرها ، وقد ورد ذكره في القرآن في موضعين :أحدهما في قوله تعالى چ ھ ہ ہ ھ ھ ے ۓ چ[7] أي: شرعا يخيطان ورقة على أخرى كما

---

(1) ينظر: الهمع 1 /469 ، والتصريح :1 /277 .

(2) ينظر: شرح التسهيل :1 /359 ، وشرح الكافية الشافية :1 /453 .

(3) ينظر: التسهيل :59 .

(4) ينظر: المقاصد الشافية :2/ 287

(5) ينظر: شرح التسهيل :1 /359 .

(6) الصحاح: 1/ 236

(7) من الآية :22من سورة الأعراف، ومن الآية 121 من سورة طه

تخصف النعال؛ ليستترا بها ، والآخر: قوله تعالى: چ ڳ ڳ ں ں چ[1] .
أي: شرع يمسح بالسيف سوقها وأعناقها مسحًا أي يقطعها قطعًا[2].

ومن شواهد الفعل "قام" قول الشاعر : [3]

قامت تلوم وبعض اللوم آونة ∴ ممّا يضرّ ولا يبقى له نغل

تعقيب : في ضوء ما تقدم يتضح أن ابن مالك اكتفي في الألفية بذكر خمسة من أفعال الشروع وهي :"أنشأ ، وطفق ، وجعل ، وأخذ ، وعلق" ، وذكر في بقية كتبه الثلاثة الأخرى: "طبق ، وهبَّ، وقام "، والذي دعا ابن مالك إلى ترك الثلاثة الأخيرة أمران :

الأول : أن مالك لم يدع الحصر بدليل كاف التشبيه في بداية البيت:" كَأَنْشأَ السَّائِقُ "، وهو ما قرره المكودي في نصه السابق، وذكره غيره من النحويين كالشاطبي[4] وغيرهما .

الآخر : غرابة هذه الأفعال ، قال المرادي: « فإن قلت: فقد ذكر في التسهيل من أفعال الشروع "هب وقام"، قلت: هما غريبان، وأيضًا فإنه لم يدع الحصر» [5].

مجيء " لعل " للتعليل والاستفهام

---

(1) من الآية :33 من سورة ص .
(2) ينظر : شذور الذهب :250 .
(3) البيت من البسيط ، لم أقف على قائله وفي الهمع : 471/1 ، والدرر : 2 /136 ن وشرح الشواهد الشعرية :2 /352 .
(4) ينظر : المقاصد الشافية :2 /287 .
(5) ينظر : توضيح المقاصد :1/ 520

ذكر الأشموني في تنبيهاته أن " لعل " لها عدة معان، وأن ابن مالك زاد في التسهيل أنها تكون للتعليل والاستفهام، فقال: « و"لعل" للترجي في المحبوب، نحو: چچ چ چ چ چ چ[1] ، والإشفاق في المكروه، نحو: چ ې ې ې ى ى چ[2]، وقد اقتصر على هذين في شرح الكافية، وزاد في التسهيل أنها تكون للتعليل والاستفهام »[3].

الدراسة

لعل حرف، له قسمان:

الأول: أن يكون حرف جر، في لغة عقيل، نحو قول الشاعر: [4]

فقلتُ ادْعُ أُخرَى وارْفَعِ الصَّوْتَ جهرةً ∴ لَعَلّ أبي المِغْوَارِ مِنْكَ قَرِيبُ

الثاني: أن يكون حرفًا من أخوات "إن"، فينصب الاسم، ويرفع الخبر، ومذهب أكثر النحويين أنه حرف بسيط، وأن لامه الأولى أصلية، وقيل: هو حرف مركب، ولامه الأولى لام الابتداء. وقيل: بل هي زائدة، لمجرد التوكيد بدليل قولهم "عل" في " لعل"[5]. وله عدة معان: [6]

---

(1) من الآية : 1 : من سورة الطلاق .

(2) من الآية : 12 : من سورة هود .

(3) شرح الأشموني : 1/ 297

(4) البيت من الطويل لكعب بن سعد الغنوي في الأصمعيات :96، وسر صناعة الإعراب :407، وشرح أبيات سيبويه 2/ 69 وخزانة الأدب 10/ 426، 428.

(5) ينظر : الجنى الداني :579 .

(6) ينظر : اللامات 147، ومعاني الحروف للرماني :124 ، مغني اللبيب :379 ، الجنى الداني :579 .

الأول: الترجي وهو الأشهر والأكثر. نحو: لعل الله يرحمنا، ولعل الحبيب واصل ، ونحو قول الله تعالى على لسان فرعون : ﭽ ﮓ ﮔ ﮕ ﮖ ﭼ[1].

الثاني: الإشفاق: نحو: لعل العدو يقدم، وقوله تعالى: ﭽ ﭟ ﭠ ﭡ ﭢ ﭼ[2].

والفرق بين الترجي والإشفاق: أن الترجي في المحبوب، والإشفاق في المكروه.

الثالث: التعليل. هذا معنى أثبته الكسائي[3]، والأخفش، واستدلا على ذلك بقوله تعالى : ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﮃ ﮄ ﮅ ﭼ[4] ، وقوله تعالى " ﭽ ﭔ ﭕ ﭖ ﭗ ﭘ ﭙ ﭚ ﭛ ﭼ[5] أي: لتشكروا، ولتهتدوا.

وقوله تعالى: ﭽ ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ ﭗ ﭘ ﭙ ﭚ ﭛ ﭼ[6] .

قال الأخفش: « وقال" ﭓ ﭔ " نحو قول الرجل لصاحبه: "افرغ لعلنا نتغدى" والمعنى: "لنتغدى" و"حتى نتغدى"، وتقول للرجل: "اعمل عملك لعلك تأخذ أجرك" أي: لتأخذه» [7].

ومذهب سيبويه[8]، وجمهور البصريين [9]، أنها في ذلك كله للترجي.

---

(1) من الآية : 36 : من غافر

(2) من الآية : 6: من سورة الكهف

(3) ينظر : مغني اللبيب :379 .

(4) الآية : 52: من سورة البقرة

(5) من الآية : 10: من سورة الزخرف .

(6) من الآية : 44: من سورة طه .

(7) معانى القرآن :2/ 443

(8) ينظر الكتاب : 1 /331 .

(9) ينظر : المقتضب 4 /183 ، وشرح الكتاب : 2 /222 ، والمفصل :400 .

قال السمين الحلبي : « وقوله: { ه } فيه أوجه، أحدها: أن " لعل" على بابها من الترجي: وذلك بالنسبة إلى المرسل، وهو موسى وهارون أي: اذهبا على رجائكما وطمعكما في إيمانه، اذهبا مترجيين طامعين، وهذا معنى قول الزمخشري[1]» [2].

الرابع: الاستفهام. نحو قول الله تعالى : ﭽ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﮃ ﭼ[3] .

وهذا المعنى أثبته الكوفيون[4] ، ونسبه النحاس إلى الفراء[5]

وهذا المعنيان الأخيران أثبتهما ابن مالك في التسهيل؛ حيث قال : « و " لَعلَّ " للترجّي، والإشفاق والتعليل والاستفهام، ولهُنَّ شَبَهٌ بكان الناقصة في لزوم المبتدأ والخبر والاستغناء بهما» [6].

ووافق الكوفيين في مجيء لعل للاستفهام[7]، وحمل عليه قول النبي (ﷺ) لبعض الأنصار وقد خرج إليه مستعجلًا «لَعَلَّنَا أَعْجَلْنَاكَ» "؟[8].

والبصريون حملوا الآية على الترجي[9]، والحديث على الإشفاق[1].

---

(1) الكشاف 3 /66 .

(2) الدر المصون 8/ .42

(3) الآية : 3: من سورة عبس .

(4) ينظر: الأزهية : 218 ، والارتشاف :3 /1240 .

(5) ينظر : معاني القرآن : 235/3 .

(6) التسهيل: 61

(7) ينظر شرح التسهيل :2 /7

(8) الحديث في صحيح البخاري :1 /56 ، ومسند الإمام أحمد :4 /57 ، 68 .

(9) ينظر أمالي ابن الشجري :1 /50 –52 ، والكشاف 8 /419، والبرهان :4 /57 /57

الخامس: الشك ، وهذا المعنى نقله النحاس عن الفراء والطوال[2]، وعليه حملوا قوله تعالى : ﭽ ﭼ ﭽ ﭼ ﭽ ﭼ[3] وهذا عند البصريين خطأ أيضًا.

السادس: التمني: وهذا المعنى أثبته ابن عطية[4]، وحمل عليه قوله تعالى: ﭽ ﮓ ﮔ ﮕ ﮖ ﭼ[5] في قراءة حفص بالنصب[6]

وعند الزمخشري أنها للترجي تشبيهًا له بالتمني؛ لأن فرعون كان معتقدًا أنه يستطيع الوصول إلى أبواب السماء[7] .

تعقيب : في ضوء ما تقدم ذكره وقوله يتضح ثلاثة أمور :

أولا : أن ابن مالك لم يتحدث في ألفيته عن معاني " لعل " بل اكتفى بالإشارة إلى كونها من أخوات " إن " وتعمل عملها، فقال : [8]

لإنَّ أنَّ ليت لكنَّ لعل ∴ كأنَّ عكس ما لكان من عمل

وأشار في شرح الكافية الشافية إلى معنيين من معانيها وهما الترجي والإشفاق، فقال : « و"لعل" للترجي فيما يحب، وللإشفاق فيما يكره» [9].

---

(1) ينظر الهمع :1 /488 .
(2) ينظر: التذييل والتكميل : 5/ 24
(3) الآية : 3: من سورة عبس . .
(4) ينظر : المحرر الوجيز : 4/ 560 .
(5) من الآية : 36: من سورة غافر .
(6) ينظر : الحجة : 315 ، والحجة للفارسي :111/6
(7) ينظر : الكشاف 4/ 172 ، والبحر المحيط :7/ 446
(8) الألفية : 31 .
(9) شرح الكافية الشافية :1/ 471 .

وزاد في التسهيل معنيين آخرين وهما التعليل والاستفهام ، وزاد في شرح عمدة الحافظ مجيئها للتعليل[1] .

ثانياً : وافق ابن مالك الكوفيين في مجيء " لعل " للاستفهام مؤيدًا مذهبهم بشواهد من أحاديث النبي(ﷺ)

ثالثاً : أضاف البخاري معنى آخر لـ " لعل " وهو التشبيه[2] ، وعليه حمل قوله تعالى : چ ئه ئو چ[3]، ووافقه الزمخشري[4] ، ويؤيده قراءة(كأنكم كأنكم تخلدون)[5] . قال الزركشي: « وكونها للتشبيه غريب لم يذكره النحاة» النحاة» [6] .

والجمهور على أن لعل في الآية السابقة للرجاء المحض [7]، أو الاستفهام على سبيل التوبيخ[8].

شروط إجراء القول مجرى الظن

قال ابن مالك : [9]

وَكَتَظُنُّ اجْعَلْ تَقُولُ إِنْ وَلِي ∴ مُسْتَفْهَماً بِهِ وَلَمْ يَنْفَصِلِ

---

(1) ينظر شرح عمدة الحافظ : 220/1 .

(2) ينظر صحيح البخاري 6 /139 ، وفتح الباري :8 /497 .

(3) من الآية : 129: من سورة الشعراء .

(4) ينظر الكشاف :3 /331 .

(5) قرأ بها أبي بن كعب في البحر المحيط :7 /31 .

(6) البرهان : 4 /394 .

(7) ينظر : البرهان : 4 /395 .

(8) ينظر: الجامع لأحكام القرآن : 13 /124 .

(9) الألفية : 38 .

بغَيْرِ ظَرْفٍ، أَوْ كَظَرْفٍ، أَوْ عَمَلْ ∴ وإِنْ ببَعْضِ ذِي فَصَلْتَ يُحْتَمَلْ

تحدث ابن مالك في البيتين السابقين عن شروط إجراء القول مجرى الظن، وذكر المرادي أنه زاد في التسهيل وفي شرحه شرطين آخرين، فقال: « وزاد في التسهيل: أن يكون حاضرًا، وفي شرحه بأن يكون مقصودًا به الحال فعلى هذا لا يُنصب مقصودًا به المستقبل» [1] .

الدراسة

للعلماء في إجراء القول مجرى الظن مذهبان: [2]

المذهب الأول : إجراء القول مجرى الظن مطلقًا في القول والعمل دون قيد أو شرط ، وهو لغة بني سليم حكاها سيبويه عن أبي الخطاب الأخفش ، قال سيبويه: « وزعم أبو الخطاب – وسألته عنه غير مرة – أن ناسًا من العرب يوثق بعربيتهم، وهم بنو سليم، يجعلون باب قلت أجمع مثل ظننت»[3].

وعلى لغتهم جاء قول الشاعر: [4]

قَالَتْ وَكُنْتُ رَجُلاً فَطِينا ∴ هَذا لَعَمْرُ اللهِ إِسْرَائِينا

فنصب " إسرائين " بـ" قالت" مفعولا ثانيًا، وجعل " هذا " مفعولا أول، وإسرائين

---

(1) توضيح المقاصد والمسالك: 1/ 570

(2) ينظر :البديع لابن الأثير : 447/1 ، وشرح المفصل : 321/4 ، وتعليق الفرائد :4 /193 –198

(3) الكتاب: 1/ 124 .

(4) البيت من الرجز لأعرابي في المقاصد النحوية 2/ 883، وبلا نسبة في شرح ابن ابن الناظم :152، وتخليص الشواهد :456، والدرر 1/ 350 .

لغة في إسرائيل[1].

المذهب الثاني : إجراء القول مجرى الظن في نصب المبتدأ والخبر مفعولين بشروط أربعة :

الشرط الأول : أن يكون مسبوقًا باستفهام .

والعلة في هذا الشرط أن الإنسان لا يُسأل عن قوله، لأن ذلك ظاهرٌ، إنما يسأل عمَّا يَجُنّه ويعتمَده لخَفائه[2].

الشرط الثاني : ألا يفصل بين القول وبين الاستفهام بفاصل نحو قول الشاعر [3]

متى تقول القلص الرواسما ∴ يدنين أم قاسم وقاسما

ويغتفر الفصل بالظرف نحو : أعندك تقول زيدًا قائمًا ، وقول الشاعر:[4]

أبعد بعد تَقول الدَّار جَامِعَة ∴ شملي بهم أم تَقول الْبعد مَحْتُوما

وشبه الظرف وهو الجار والمجرور نحو : أفي الدار تقول: عمرًا جالسًا ،

---

(1) شرح التسهيل لابن مالك :2/ 95 .

(2) ينظر : شرح المفصل : 4/ 321 .

(3) البيت من الرجز لهدبة بن خشرم في ديوانه :130، الشعر والشعراء 2/ 695 ، وتخليص الشواهد :456، وخزانة الأدب 9/ 336.

(4) البيت من البسيط لم أقف على قائله ، وهو في أوضح المسالك 2/ 77، وتخليص الشواهد 457، الأشباه والنظائر 2/ 232.

والمعمول وهو أحد المفعولين نحو قول الكميت : [1]

أجهالا تقول بني لؤي ∴ لعمر أبيك أم متجاهلينا

واغتفار الفصل بالثلاثة السابق ذكرها هو مذهب سيبويه والأخفش، قال سيبويه: « فإن قلت: أَأَنت تقول زيدٌ منطلقٌ؟ رفعتَ؛ لأنه فُصِلَ بينه وبين حرف الاستفهام، كما فصل في قولك: أَأَنت زيدٌ مررتَ به؟، فصارت بمنزِلة أخواتها، وصارت على الأصل» [2].

وخالف في ذلك الكوفيون وجمهور البصريين فأجازوا الفصل بالضمير فيجوز عندهم: أأنت تقول زيدًا منطلقًا؟[3].

ووجه عدم الاعتداد بالضمير عندهم أن همزة الاستفهام تطلب الفعل فـ " أنت " فاعل بفعل مضمر، وذلك الفعل واقع على الاسمين فينصبهما[4]. وهذان الشرطان صرح بهما في ألفيته .

الشرط الثالث: أن يكون القول بلفظ المضارع .

وخالف في هذا الشرط السيرافي وبعض الكوفيين فأجاز السيرافي وقوع القول بلفظ الماضي[5]، وأجاز الكوفيون وقوع القول بلفظ الأمر[6] .

---

(1) البيت من الوافر للكميت في الكتاب :1 /123 ، والمقاصد النحوية : 2 /888 ،والتصريح : 1 / 383 ،ولم أقف عليه في ديوانه .

(2) الكتاب: 1/ 123

(3) ينظر : الارتشاف : 4/ 2128

(4) ينظر التذييل : 6 / 139 .

(5) ينظر شرح الكتاب :460/1 ، وشرح ابن الناظم :153 .

(6) ينظر : إرشاد السالك 1/ 284 ، والتصريح :382/1

الشرط الرابع : أن يكون الفعل المضارع مصدرًا بتاء الخطاب

ووجه اشتراط التصدير بتاء الخطاب أن الإنسان لا يُسأل عن ظنّ غيره، إنما يسأل عن ظنّ نفسه، فلذلك تقول: متى قلتَ زيدًا منطلقًا؟ وأتقول زيدًا قائمًا؟ ولا يجوز بياء الغيبة، فلا تقول: "متى يقول زيدًا قائمًا؟[1].

وهذان الشرطان لم يصرح بهما وإنما أشار إليهما بالمثال ، وهو قوله: «ولتظن اجعل تقول»[2].

فإذا توافرت هذه الشروط فإجراء القول مجرى الظن جائز وليس واجبًا.

قال سيبويه : « وإن شئت رفعت بما نصبت فجعلته حكاية »[3] .

وزاد السهيلي شرطًا آخر وهو ألا يُعدَّى باللام نحو : أتقول لزيد عمرو منطلقًا

قال السهيلي : « ويعود القول بمعنى الظن بأربعة شرائط، ذكر النحاة منها ثلاثة، والرابعة تدل عليه أصولهم مع استقراء كلام العرب... الرابعة : ألا يعدي الفعل باللام، نحو: أتقول لزيد عمرو منطبق؛ لأنك إذا عديته باللام بعد عن معنى الظن، ولم يكن إلا قولًا مسموعًا؛ لأن الظن من أفعال القلب»[4].

وزاد ابن مالك شرطين آخرين:

أحدهما: أن يكون حاضرًا وهذا الشرط زاده في التسهيل، فقال: « ويخص

---

(1) ينظر : شرح المفصل : 4/ 321 .

(2) ينظر : المقاصد الشافية:2/ 498 .

(3) الكتاب: 1/ 124 .

(4) هذا النص له في التذييل والتكميل :6/ 140، ولم أقف عليه في كتبه .

أكثر العرب هذا الالحاق بمضارع المخاطب الحاضر بعد استفهام متصل، أو منفصل بظرف، أو جار أو مجرور، أو أحد المفعولين»[1].

والآخر: أن يكون مقصودًا به الحال وهذا الشرط زاده في شرح التسهيل، فقال: « لا يكون إلا في المضارع، المسند إلى المخاطب، مقصودًا به الحال، بعد استفهام متصل» [2].

تعقيب : في ضوء ما تقدم ذكره يتضح أن ابن مالك ذكر في التسهيل وشرحه شرطين لم يذكرهما في الألفية في شروط إجراء القول مجرى الظن ، وهما أن يكون المضارع حاضرًا ، وأن يكون مقصودًا به الحال، وهذان الشرطان لم يذكرهما من تقدمه من النحويين . فمذهب الجمهور أن يكون الفعل مضارعًا، والمضارع يكون للحال وللمستقبل، واستدل الجمهور لذلك بقول عُمَرُ بن أبى ربيعة: [3]

أمّا الرَّحيلُ فدونَ بَعْدِ غَدٍ ∴ فَمتى تقولُ الدارَ تَجْمَعُنا

فأعمل (أتقول) كعمل (أتظن) [4].

قال أبو حيان : « فليس المعنى على الاستفهام عن ظنه في الحال أن الدار تجمعه وأحبابه، وإنما هو استفهام عن وقوع ظنه لا استفهام على الظن

---

(1) التسهيل : 73 .

(2) شرح التسهيل لابن مالك: 2/ 95

(3) البيت من الكامل لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه :402، والكتاب 1/ 124، وشرح أبيات سيبويه 1/ 179، ولسان العرب 11/ 575 .

(4) ينظر : شرح أبيات سيبويه :1/ 125 .

في الحال»[1].

ويفهم من كلام أبي حيان أن الفعل هنا للمستقبل وليس للحال، وبهذا يكون ابن مالك قد انفرد بذكر هذين الشرطين .

علامة الفعل المتعدي

قال ابن مالك : [2]

عَلاَمَةُ الْفِعْلِ الْمُعَدَّى أَنْ تَصِلْ ∴ هَا غَيْرِ مَصْدَرٍ بِهِ نَحْوُ عَمِلْ

تحدث ابن مالك في البيت السابق عن إحدى علامتي الفعل المتعدي، وهي أن تتصل به هاء غير المصدر، وذكر الأشموني علامة أخرى وهي أن يصاغ منه اسم مفعول تام، وذكر الصبان أن ابن مالك زاد في العلامة الثانية قيدًا آخر، فقال: « قوله: "أن يصاغ منه"[3] أي صحة أن يصاغ من مصدره؛ ليوافق مذهب البصريين، قوله: "تام" أي مستغن عن حرف الجر. زاد في التسهيل باطراد لإخراج نحو: تمرون الديار، فإنه يصح أن يصاغ منه اسم مفعول فيقال الدار ممرورة لكن لا باطراد »[4].

الدراسة

الفعل لازم ومتعد، والفعل المتعدي هو الناصب للمفعول به دون حاجة إلى تقدير حرف جر، ويسمى متعديًا، وواقعًا، ومتجاوزًا[5].

---

(1) التذييل والتكميل : 6/ 137 .

(2) الألفية : 46 .

(3) ينظر شرح الأشموني : 1 /438.

(4) حاشية الصبان: 2/ 126

(5) ينظر : شرح التسهيل :2 /148 .

أما تسميته متعديًا؛ فلأنه تعدى أي: تجاوز فاعله إلى مفعوله، وواقعًا؛ لأنه وقع على المفعول به ، ومتجاوزًا؛ لأنه تجاوز مرفوعه إلى غيره[1] .

وله علامتان :

الأولى : **أن تتصل به هاء الضمير غير الدالة على المصدر**، وذلك نحو قولك : محمد ضربته، فالهاء هنا ليست للمصدر، وكذلك أكرمه وأعانه، واستعمله .

فإن اتصلت به هاء المصدر لم يكن دليلًا على تعديته نحو: القيام قمته، والخروج خرجته، فخرج وقام ليس متعديًا، وهذه العلامة اقتصر عليها في الألفية .

الثانية: **صحة بناء اسم مفعول تام منه**، وهذه العلامة ذكرها في شرح الكافية الشافية؛ حيث قال : « الفعل الذي يصلح أن يصاغ منه اسم مفعول تام يسمي متعديًا، ومجاوزًا، وواقعًا، كـ"مقت فهو ممقوت" و"نعت فهو منعوت" والمراد بالتمام: الاستغناء عن حرف جر» [2].

وزاد في التسهيل وشرحه باطراد؛ حيث قال: « إن اقتضى فعل مصوغا له(باطراد)اسم مفعول تام نصبه مفعولا به وسمي: متعديا وواقعا ومجاوزا، والا فلازما، وقد يشهر بالاستعمالين فيصلح للاسمين»[3].

وهذا القيد الذي ذكره ابن مالك قيد في العلامتين، فهو قيد في العلامة

---

(1) ينظر : شرح ابن عقيل : 3 /124، والمقاصد الشافية :2 /145

(2) شرح الكافية الشافية :2/ 629

(3) التسهيل: 83

الأولى فالاتصال ينبغي أن يكون مطردًا؛ ليخرج بذلك قول الشاعر:[1]

تَمُرّون الديارَ ولم تَعُوجُوا ∴ كلامُكُمُ عَلَيَّ إذًا حَرامُ

فاتصال الفعل بالمفعول هنا ضرورة، والتقدير تمرون بالديار

وقيد في العلامة الثانية فصياغة اسم المفعول ينبغي أن تكون مطردة ، ففي البيت السابق إذا اضطر الشاعر يقول: الديار ممرورة، فقد صيغ للديار من «تمرون الديار» اسم مفعول تام، لكن هذا الصوغ لا يطرد[2].

تعقيب: في ضوء ما تقدم يتضح أن ابن مالك ذكر في الألفية إحدى علامتي الفعل المتعدي، وزاد في شرح الكافية الشافية والتسهيل العلامة الأخرى، وزاد في التسهيل قيدًا في العلامتين وهو أن يكون اتصال هاء الضمير وصياغة اسم المفعول باطراد .

اللغات في حاشا

قال ابن مالك : [3]

وَكَخَلا حَاشا وَلاَ تَصْحَبُ ما ∴ وَقِيلَ حَاشا وَحَشا فَاحْفَظْهُما

قال المرادي : « في حاشى التي يستثنى بها لغتان: حاشى بإثبات الألفين، وحشى بحذف الألف الأولى، كقول الشاعر: [4]

---

(1) البيت من الوافر لجرير في ديوانه :278، والكامل :1 /33، والمقاصد النحوية :2 /998، وشرح أبيات المغني :2 /290 .

(2) ينظر : تمهيد القواعد : 4 /1723 .

(3) الألفية : 58 .

(4) البيت من الوافر ، لم أقف على قائله وهو في تهذيب اللغة :5 /92 ،لسان العرب 14 /182، وشرح الشواهد الشعرية :1 /79 .

حشَى رَهْطِ النَّبِي فإنّ مِنْهُم ∴ بُحوراً لَا تكدرُها الدِّلاَءُ

وأما التي للتنزيه ففيها ثلاث لغات: هاتان المذكورتان، وحاشَ بحذف الألف الثانية، وزاد في التسهيل: حاش بإسكان الشين»[1].

الدراسة

تأتي حاشا في اللغة على ثلاثة أوجه : [2]

الأول: أن تكون استثنائية، نحو قولك : قام القوم حاشا زيدٍ، وحاشا زيدًا ؛ فإن جُر ما بعدها كانت حرف جر وهو الأكثر ، وإن نُصِب ما بعدها كانت فعلًا .

الثاني: أن تكون تنزيهية، وهي التي تستعمل باللام فتقول: حاشا لزيد وحاشا لله، وتقول: حاشا الله وحاشا زيدٍ، فالأول مثل تنزيهًا لله، والثاني مثل: سبحان الله. ونحو قوله تعالى : چ ٹ ٹ ٹ ڤ ڤ ڤ ڤ ڤ ڤ ڤ ڤ ڤ ڦ ڦ ڦ ڦ ڄ چ[3]

وهي- عند جمهور البصريين – اسم مرادف للتنزيه منصوب انتصاب المصدر الواقع بدلًا من اللفظ بالفعل؛ بدليل قراءة بعضهم "حاشَ اللهِ" بالإضافة[4]، كمعاذ الله، وسبحان الله، وقراءة الآخر : "حاشًا لله"[5] بالتنوين،

---

(1) الجنى الداني : 567 .

(2) ينظر :المقاصد الشافية :3 /415 ، وشرح الأشمونى :1/ 528

(3) من الآية : 31 من سورة يوسف

(4) قد قرأ بها ابن مسعود ينظر مختصر الشواذ لابن خالويه: 68 .

(5) قد قرأ بها أبو السمال العدوي ينظر المرجع السابق الصفحة نفسها .

أي: تنزيها لله، كما يقال: "رعيًا لزيد"[1].

و فعل عند المبرد[2] وابن جني والكوفيين[3]، والدليل على فعليتها عندهم؛ تصرفهم فيها بالحذف، ولإدخالهم إياها على الحرف.

وهذا الدليل لا يثبت الفعلية، بل ينفي الحرفية[4].

الثالث: أن تكون فعلا متعديا متصرفا، تقول: "حاشيته"؛ بمعنى: استثنيته، ومنه قول النبي(ﷺ) : "أسامة أحب الناس إلي ما حاشى فاطمة"[5].

وفي حاشا التنزيهية أربع لغات: [6]

الأولى: " حاشا" بإثبات الألف الأولى والأخيرة.

الثانية: " حاشَ" بإثبات الأولى، وحذف الأخيرة.

الثالثة: " حشا" بحذف الأولى وإثبات الأخيرة.

الرابعة: " حاشْ" بحذف الألف الأخيرة، مع سكون آخرها .

قال ابن مالك : « وكثر فيها "حاشَ "، وقل "حشَا " و"حاشْ"» [7] .

---

(1) ينظر :الكتاب:3 /349 ، وشرح السيرافي :95/3، 96 ، وشرح التسهيل : 308/2، 309

(2) ينظر : المقتضب :4 /391، 426 .

(3) ينظر : إعراب القرآن للنحاس :2 /326 ، ومغني اللبيب 165

(4) ينظر : الإنصاف :1 /27، 28 .

(5) الحديث في مسند الإمام أحمد :2 /446 .

(6) ينظر: المساعد : 1 /585 ، وتمهيد القواعد : 9 /2209 .

(7) تسهيل الفوائد : 105، 106.

تعقيب: في ضوء ما سلف قوله وذكره يتضح أن ابن مالك ذكر في " حاشا " الاستثنائية لغتين ، ولم يتطرق لـ" حاشا" التنزيهية، وعدها في التسهيل ذاكرًا فيها أربع لغات .

مسوغات مجيء صاحب الحال نكرة

قال ابن مالك: [1]

وَلَمْ يُنَكَّرْ غَالِباً ذُو الْحَالِ إِنْ ∴ لَمْ يَتَأَخَّرْ أَوْ يُخَصَّصْ أَوْ يَبِنْ

مِنْ بَعْدِ نَفْيٍ أَوْ مُضَاهِيهِ كَلاَ ∴ يَبْغِ امْرُؤٌ عَلَى امْرِىءٍ مُسْتَسْهِلاَ

تحدث ابن مالك في البيتين السابقين عن مسوغات مجيء صاحب الحال نكرة ، وذكر المرادي أنه زاد عليها في التسهيل ثلاثة أُخَر، فقال : « وزاد في التسهيل ثلاثة:

أحدها: أن تكون الحال جملة مقرونة بالواو نحو: چ ﮒ ﮓ ﮔ ﮕ ﮖ ﮗ ﮘ ﮙ چ[2] ؛ لأن الواو رفعت توهم النعتية.

والثاني: أن يكون الوصف به على خلاف الأصل، نحو: "هذا خاتم حديدًا".

والثالث: اشتراك المعرفة مع النكرة في الحال، نحو: هؤلاء ناسٌ وعبدُ اللهِ منطلقينَ »[3].

الدراسة

الغالب في صاحب الحال أن يكون معرفة؛ لأنه خبر من الأخبار، فكما

---

(1) الألفية : 60 .

(2) من الآية : 259 من سورة البقرة

(3) توضيح المقاصد : 2/ 704 .

يشترط التعريف في المُخْبر عنه؛ لأن به حصول الفائدة ، فكذلك يشترط في صاحب الحال، وأيضا فإن النكرة أحوج إلى الصفة منها إلى الحال؛ لأن الصفة مبينة ومخصصة للموصوف بخلاف الحال، فعلى هذا لا يكون صاحب الحال نكرة إلا بمسوغ[1]، وهذه المسوغات هي : [2]

الأول: أن يتقدم الحال عليه نحو : فيها قائمًا رجل .

قال سيبويه بعد تمثيله بهذا المثال: « لما لم يجز أن توصف الصفة بالاسم وقُبح أن تقول: فيها قائمٌ، فتضع الصفة موضع الاسم، كما قبح مررت بقائم وأتاني قائم، جعلت القائم حالًا وكان المبني على الكلام الأول ما بعده» [3].

ونحو قول الشاعر : [4]

لِمَيَّة مُوحشاً طَلَلُ ∴ يَلوحُ كأنّه خَلَلُ

فـ "موحشًا" حال من "طلل"، وسوغ مجيء الحال من النكرة تقدم الحال عليها[5].

وذكر الرضي وابن هشام أن تقديم النكرة علي صاحب الحال في البيت

---

(1) ينظر : المقاصد الشافية :3/ 444 .

(2) ينظر : الكتاب : 2 /123 ، وشرح المقدمة المحسبة : 2 /323 ، والمرتجل : 166 ، ونتائج الفكر : 1 /183 .

(3) الكتاب : 2/ 122

(4) البيت من الوافر لكثير عزة في ديوانه : 506 ، والكتاب : 2 /123، والمقاصد النحوية :3 /1130، وشرح أبيات المغني :2 /185 .

(5) ينظر : التصريح :1/ 584 .

ونحوه، ليس لأجل تسويغ مجيء الحال منها؛ بل لئلا يلتبس الحال بالصفة حال كون صاحبها منصوبًا[1].

الثاني: أن يتخصص صاحب الحال النكرة بالوصف أو الإضافة، أو بالعمل[2].

فمن التخصيص بالوصف قوله تعالى: چ ذ ذ ث ث ث چ[3] ، وكقول الشاعر: [4]

نجّيت يا ربِّ نُوحًا واستجبت له ∴ في فُلْك ماخرٍ في اليمّ مشحونا

وعاشَ يدعو بآياتٍ مُبَيَّنَـةٍ ∴ في قومه ألفَ عامٍ غير خَمسينا

والعلة في هذا المسوغ قرب الموصوف من المعرفة[5].

ومن التخصيص بالإضافة قوله تعالى: چ ۇ ۆ ۆ ۈ ۈ ۇٴ ۋ ۋ ۅ ۅ چ[6]

فـ"سواء" حال من "أربعة"، لاختصاصها بالإضافة إلى "أيام"[7].

ومن التخصيص بالعمل قولك : " مررت بضارب هندًا قائمًا"

قال أبو حيان: « والوجه في هذه المسائل الإتباع لا الحال»[1].

---

(1) ينظر : شرح الرضي على الكافية :23/2 ، ومغني اللبيب :477 .

(2) ينظر: البديع :1 /190، والمساعد :2 /17، وهمع الهوامع :2 /304 .

(3) آية 4 : من سورة الدخان .

(4) البيت من البسيط ، لم أقف على قائله، وهو في شرح التسهيل :2 /331 ، وشرح ابن الناظم :233 ، والتصريح : 1 /585 .

(5) ينظر : البديع :190/1 .

(6) من الآية 10 : من سورة فصلت .

(7) ينظر: التصريح :1/ 586 .

الثالث: أن يكون صاحب الحال واقعًا بعد نفي، أو نهي، أو استفهام[2].

فالنفي نحو قوله تعالى: چ ڦ ڦ ڦ ڦ ڦ ڦ ڦ ڄ چ[3] فقوله تعالى: " ڦ ڦ ڦ " جملة حالية مصدرة بواو الحال، خلافًا للزمخشري الذي جعلها صفة لـ" قرية "[4].

ومثال النهي قول الشاعر: [5]

لا يَزْكَنَنْ أَحَدٌ إلى الإِحْجامِ ∴ يَوْمَ الوَغَى مُتَخَوِّفًا لحِمَامِ

فـ "متخوفًا" حال من أحد، وسوغ مجيء صاحب الحال نكرة وقوعه بعد نهي[6] .

ومثال الاستفهام قول الشاعر : [7]

يَا صَاحِ هَلْ حُمَّ عَيْشٌ بَاقِيًا فَتَرَى ∴ لِنَفْسِكَ الْعُذْرَ فِي إبْعَادِهَا الأَمَلاَ؟

فـ "باقيًا" حال من "عيش" لكونه مسبوقًا بالاستفهام بـ"هل"[8]،

والذي سوغ انتصاب الحال هنا من النكرة أنها أشبهت المعرفة في

---

(1) التذييل والتكميل : 9/ 62 .

(2) ينظر: شرح الكافية الشافية : 2 /739، والارتشاف :3 /1577 ، وتمهيد القواعد : 5 /2277 .

(3) آية: 4 من سورة الحجر.

(4) ينظر : الكشاف 2 /534 .

(5) البيت من الكامل

(6) ينظر : المقاصد النحوية: 3/ 1122

(7) البيت من البسيط لقطري بن الفجاءة في ديوانه :171، وشرح عمدة الحافظ :423 ، وخزانة الأدب 10/ 163، والدرر 4/ 5.

(8) ينظر: التصريح : 1/ 588

حصول الفائدة بها كالمبتدأ إذا تقدمه نفي أو استفهام [1].

وهذه المسوغات الثلاثة اقتصر ابن مالك عليها في ألفيته، كما اكتفى بذكرها في شرح الكافية الشافية[2].

الرابع: أن تكون جملة الحال مقرونة بالواو نحو قوله تعالى: ﭽ ﮒ ﮓ ﮔ ﮕ ﮖ ﮗ ﮘ ﮙﭼ[3] ، وقول الشاعر: [4]

مضى زمنٌ والناسُ يستشفعون بي ∴ فهلْ لي إلى ليلى الغداةَ شفيعُ

فالواو رفعت توهم كون الجملة نعتًا[5].

الخامس: توقي الوصف بما لا يصلح للوصفية، أي يكون الوصف به على خلاف الأصل نحو: هذا خاتم حديدا، وعندي راقود خلّا.

وهذا هو ظاهر كلام سيبويه؛ إذ قال في كتابه : « ألاَ ترى أنّك تقول: هذا مالُك درهما، وهذا خاتَمُكَ حديدا ولا يَحسن أن تَجعلَه صفةً، فقد يكون الشيء حَسنًا إذا كان خبرا وقبيحاً إذا كان صفةً» [6].

السادس: أن تشترك النكرة مع المعرفة في الحال نحو قولك : "هؤلاء ناس وعبد الله منطلقين"

---

(1) ينظر: المقاصد الشافية :2 /448 .

(2) ينظر: شرح الكافية الشافية :2/737-739 .

(3) من الآية : 259 من سورة البقرة

(4) البيت من الطويل لمجنون ليلى في ديوانه : 58 ، وشرح أبيات المغني : 6 /311 ، وبلا نسبة في أساس البلاغة :1 /531 .

(5) ينظر : شرح التسهيل : 2/ 334

(6) الكتاب :1/ 396

وقد عقد سيبويه لهذه المسألة بابًا في كتابه سماه " باب ما غلبت فيه المعرفة النكرة " ، قال فيه : « وذلك قولك: هذان رجلان وعبد الله منطلقين، وإنما نصبت للمنطلقين؛ لأنه لا سبيل إلى أن يكون صفة لعبد الله، ولا أن يكون صفة للاثنين، فلما كان ذلك مُحالاً جعلته حالا صاروا فيها، كأنك قلت: هذا عبد الله منطلقا» [1].

تعقيب : في ضوء ما سلف ذكره وقوله يتبين أمران:

أولًا: أن ابن مالك اقتصر على ذكر المسوغات الثلاثة الأولى في الألفية، وفي شرح الكافية الشافية، وذكر الباقي في التسهيل وشرحه، وشرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ[2].

قال في التسهيل: « لا يكون صاحب الحال في الغالب نكرة، ما لم يختص أو يسبقه نفي أو شبهه، أو تتقدم الحال، أو تكن جملة مقرونة بالواو، أو يكن الوصف به على خلاف الأصل، أو يشاركه فيه معرفة»[3].

ثانيًا : ما ذكره ابن مالك سبقه إليه بعض النحويين كسيبويه والمبرد، حيث قال في المقتضب: « فأما قولهم: هذا خاتم حديدًا على الحال فتأويله: أنك نبهت له في هذه الحال، فإن قلت: الحال بابها الانتقال، نحو: مررت بزيد قائمًا قيل: الحال على ضربين: فأحدهما: التنقل، والآخر: الحال اللازمة» [4]

ثالثًا : قد يأتي الحال من النكرة بلا مسوغ نحو: عليه مائة بيضًا، وحديث

---

(1) المرجع السابق:2/ 81

(2) ينظر : شرح عمدة الحافظ : 420/1 ،421 .

(3) التسهيل : 109.

(4) المقتضب 3/ 260

النبي(ﷺ): « وصلى وراءه قوم قيامًا»[1].

وقد اختلف النحاة، في مجيء الحال من النكرة، بلا مسوغ، أمقيس؟ أو مقصور على السماع؟، فذهب سيبويه إلى أنه مقيس، وذهب الخليل ويونس إلى أنه مقصور على السماع[2].

معاني " مِنْ "

قال ابن مالك: [3]

بَعِّضْ وَبيِّنْ وابْتَدِئْ فى الأَمْكِنَة ∴ بِمِنْ وَقَدْ تَأْتِي لِبَدْءِ الأَزْمِنَهْ

وَزِيدَ فى نَفْيٍ وَشِبْهِهِ فَجَرّْ ∴ نَكِرَة كَـ مَا لِبَاغٍ مِنْ مَفَرّْ

تحدث ابن مالك في البيتين السابقين عن بعض معاني " مِنْ "، وذكر الشاطبي في ثنايا شرحه لألفية ابن مالك أنه زاد في التسهيل معاني أخرى، فقال بعد أن سرد معانيها: « وهذا منتهى ما زاد في التسهيل، فذكر هنا أقل من النصف، فهو تقصير ظاهر»[4].

الدراسة

لـ "من" عدة معان من أهمها[5]:

الأول: التبعيض، وعلامته جواز الاستغناء عنها بـ"بعض" نحو قوله تعالى: چ

---

(1) الحديث في مسند الإمام أحمد : 8 /271 ، وصحيح البخاري : 1 /176 .

(2) ينظر : الكتاب :2/ 81

(3) الألفية : 66 .

(4) المقاصد الشافية : 3/ 595

(5) ينظر : هذه المعاني في جواهر الأدب : 269 ،270، والجنى الداني :308 – 320 والمغني :150 ،151 ، وشرح ابن عقيل :3 :15 – 17 .

ﭐ ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ ﭗ [1] ، أي: بعض ما تحبون، ولهذا قُرِئ:" بعض ما تحبون" [2]. وهذا المعنى أثبته الفارسي[3] والجمهور ، وصححه ابن عصفور[4].

الثاني: بيان الجنس عند جماعة من المتقدمين والمتأخرين، وعلامتها صحة وقوع موصول موضعها إذا بينت معرفة، نحو قوله تعالى: ﭽ ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ ﭗ [5].

فإن بينت نكرة فهي ومجرورها في موضع جملة نحو قوله تعالى: ﭽ ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ ﭗ [6] فـ"من ذهب" بيان لـ"أساور" أي: هي ذهب. ذهب.

الثالث: ابتداء الغاية المكانية باتفاق من البصريين والكوفيين بدليل انتهاء الغاية بعدها نحو قوله تعالى: ﭽ ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ ﭗ ﭘ ﭙ ﭚ ﭛ [7].

وتأتي لبدء الغاية الزمانية، نحو قوله تعالى: ﭽ ﭜ ﭝ ﭞ ﭟ ﭠ ﭡ ﭢ

---

(1) من الآية :92 من سورة آل عمران .
(2) قد قرأ بها ابن مسعود في الكشاف 1/ 202، ومفاتيح الغيب 2/ 501، والبحر المحيط 2/ 524.
(3) ينظر: الإيضاح العضدي : 251/1 .
(4) ينظر : المقرب :198/1 .
(5) من الآية :30 من سورة الحج .
(6) من الآية :33 من فاطر .
(7) من الآية :1 من سورة الإسراء .

ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ[1]

وقول الشاعر: [2]

تُخَيِّرْنَ مِنْ أَزْمَانِ يَوْمٍ حَلِيمَةٍ ∴ إلى اليَوْمِ قد جُرِّبْنَ كلَّ التَّجَارِبِ

فـ"من أزمان" لابتداء الغاية الزمانية [3].

وهذا المعنى – مجيء من لابتداء الغاية الزمانية – أثبته الكوفيون والأخفش، وأنكره البصريون .

قال الأخفش في المعاني: « قال بعض العرب: من الآن إلى غدٍ» [4].

والصحيح ثبوته؛ لكثرته في لسان العرب نظمًا ونثرًا .

فمن النظم ما سلف ذكره، ومن النثر قول (ﷺ): « مِنْ مُحَمَّدٍ رَسُولِ اللهِ، إِلَى هِرَقْلَ عَظِيمِ الرُّومِ » [5].

الرابع: التنصيص على العموم أو لتوكيد التنصيص عليه، وهذا المعنى خاص بـ " من " الزائدة.

فالأول – التنصيص على العموم – الداخلة على نكرة لا تختص بالنفي نحو: ما جاءني من رجل.

والثاني– لتأكيد التنصيص على العموم– الداخلة على نكرة مختصة بالنفي

---

(1) من الآية :108 من سورة التوبة .

(2) البيت من الطويل للنابغة في ديوانه :2 ، وتهذيب اللغة :5 /70 ،وشرح التسهيل : 3 /132 ، والمغني :420 .

(3) ينظر : التصريح :1/ 638

(4) معاني القرآن : 1 /11 .

(5) ينظر : صحيح البخاري :6 /45 .

وشبهه نحو: "ما جاءني من أحد؛ لأن النكرة الملازمة للنفي تدل على العموم أيضًا، فزيادة "من" إنما أفادت مجرد التوكيد.

و"من" الزائدة "لها ثلاثة شروط" عند الجمهور:

الأول : أن يسبقها نفي" بأي أداة كانت، أو نهي بـ"لا"، أو استفهام بـ"هل" خاصة .

الثاني: أن يكون مجرورها نكرة كما مر.

الثالث: أن يكون مجرورها المنكر إما فاعلا أو مفعولًا[1].

وأجاز بعضهم[2] زيادتها بشرط تنكير مجرورها فقط نحو: "قد كان من مطر".

وأجاز الأخفش والكسائي وهشام زيادتها مطلقًا بلا شرط[3].

ووافقهم ابن مالك في التسهيل، معللًا لرأيه في الشرح بثبوت السماع بذلك نظمًا ونثرًا[4] .

الخامس: أن تكون للبدل نحو قوله تعالى نحو: ﭽ ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ ﭗ ﭘ ﭙ ﭚ ﭛ ﭜ ﭝ ﭞ ﭟ ﭠ ﭡ ﭢ ﭣ ﭤ ﭥ ﭦ ﭧ ﭨ ﭩ ﭪ ﭫ ﭬ ﭭ ﭮ ﭯ ﭰ ﭱ ﭲ ﭳ ﭼ[5]

---

(1) ينظر : التصريح : 1/ 639

(2) منهم ابن جني ينظر: الخصائص 3/ 106.

(3) ينظر: معاني القرآن للأخفش 1/ 272، وشرح التسهيل: 3/ 138، وشرح ابن الناظم :260.

(4) ينظر : التسهيل :144 ، وشرحه 3/ 138، 139.

(5) من الآية :38 من سورة التوبة .

وقول الشاعر: [1]

أَخَذُوا الْمَخَاضَ مِنَ الفَصِيلِ غُلُبَّةً ∴ ظُلمًا ويُكْتَبُ لِلأَمِيرِ أَفِيلا

السادس: الظرفية الزمانية والمكانية، وهذا المعنى أثبته الكوفيون، فالمكانية نحو قوله تعالى: ﭽ ﭺ ﭻ ﭼ ﭽ[2] . أي: في الأرض، وهي عند البصريين لبيان الجنس، والزمانية نحو قوله تعالى: ﭽ ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ ﭗ ﭘ ﭙ ﭚ ﭽ[3] . أي: في يوم الجمعة.

السابع: التعليل، نحو قوله تعالى: ﭽ ﯗ ﯘ ﯙ ﯚ ﯛ ﭽ[4] .

الثامن: المجاوزة نحو قوله تعالى: ﭽ ﭟ ﭠ ﭡ ﭢ ﭣ ﭤ ﭥ ﭦ ﭧ ﭽ[5] . أي: عن عن ذكر الله.

التاسع : الانتهاء كقولك: " قربت منه" فإنه بمعنى "قربت إليه"، وهذا المعنى أثبته ابن مالك[6] .

العاشر: الاستعلاء وهذا المعنى أثبته الأخفش[7]، والكوفيون نحو قوله

---

(1) البيت من الكامل للراعي النميري في ديوانه : 242 وشرح شواهد الإيضاح :607، وتذكرة النحاة :311، وشرح شواهد المغني 2/ 736.

(2) من الآية : من سورة فاطر 40 ، ومن الآية 4 من سورة الأحقاف .

(3) من الآية :9 من سورة الجمعة .

(4) من الآية :25 من سورة نوح .

(5) من الآية :22 من سورة الزمر .

(6) ينظر : شرح التسهيل 136/3 ، وشرح الكافية الشافية : 2 /972 .

(7) ينظر : معاني القرآن : 1 /51 .

تعالى: چڈ ڑ ڑ ڑ ڑ چ[1] أي: عليهم، وخرجها المانعون على التضمين، أي: منعناه بالنصر من القوم.

الحادي عشر: الفصل وهي الداخلة على ثاني المتضادين ونحوهما، نحو: چ ٹ ٹ ٹ ٹ ٹ چ[2] ، ونحو: "لا تعرف زيدًا من عمرو".

الثاني عشر: موافقة الباء عند بعض البصريين، وبعض الكوفيين، نحو قوله تعالى: چپ پ پ پ پ چ[3] أي: بطرف، وهذا المعنى نقله الأخفش عن يونس[4].

تعقيب : في ضوء ما سلف قوله وذكره يتضح أن ابن مالك تحدث عن بعض معاني " من " في الألفية فذكر منها: التبعيض، وبيان الجنس، وابتداء الغاية الزمانية والمكانية، ومعاني وشروط " من " الزائدة، وزاد عليها " التعليل " في شرح الكافية الشافية[5] .

وتحدث عن المعاني كلها في التسهيل، فقال : « " من " وقد يقال: منا وهي لابتداء الغاية مطلقًا على الأصح، وللتبعيض، ولبيان الجنس، وللتعليل، وللبدل، وللمجاوزة ، وللانتهاء، وللاستعلاء ، وللفصل ولموافقة الباء، ولموافقة في، وتزاد لتنصيص العموم، أو لمجرد التوكيد بعد نفي، أو شبهه جارة نكرة مبتدأ أو فاعلًا أو مفعولًا به، ولا يمتنع تعريفه، ولا خلوه من نفي

---

(1) من الآية : 77 : من سورة الأنبياء .
(2) من الآية : 220 : من سورة البقرة .
(3) من الآية : 45 من سورة الشورى .
(4) ينظر : معاني القرآن : 2 /512 .
(5) ينظر : شرح الكافية الشافية 2 /796 .

أو شبهه وفاقاً للأخفش، وربما دخلت على حال، وتنفرد " من" بجر ظروف لا تتصرف كـ:(قبل وبعد وعند ولدى ولدن ومع ومن وعلى) اسمين» [1].

والذي ألجأ ابن مالك إلى ذلك ما يتطلبه النظم من اختصار، وما يستدعيه من التزام بالوزن وبالقافية .

(1) التسهيل :144 .

مجيء "مذ ومنذ " بمعنى " من وإلى "

قال ابن مالك: [1]

وَمُذْ وَمُنْذُ اسْمانِ حَيْثُ رَفَعا ∴ أَوْ أُوْلِيا الفِعْلَ كَجِئْتُ مُذْ دَعـا

وَإِنْ يَجُرَّا فِي مُضِيٍّ فَكَمِنْ ∴ هُمَا وَفِى الْحُضُورِ مَعْنَى فِي اسْتَبِنْ

تحدث ابن مالك في البيتين السابقين عن معاني" مذ ومنذ" ، وذكر لهما معنيين ، وذكر المرادي أنه زاد في التسهيل معنى ثالثًا، فقال : « وزاد في التسهيل: أنهما يكونان بمعنى "من" و"إلى" معًا، فيدلان على الابتداء والانتهاء، وضابط ذلك: أنهما إن دخلا على ماضٍ معرفة فهما بمعنى "من"، أو على حاضر معرفة فهما بمعنى "في"، أو على نكرة فهما بمعنى "من وإلى"، معا نحو: ما رأيته مذ أربعةِ أيامٍ» [2].

الدراسة

منذ ومخففها مذ بحذف عينها – على أرجح الأقوال – والدليل على ذلك أنه لو سمى بها وصُغِّرت لقيل " منيذ " فيعاد المحذوف[3] .

ولهما ثلاث حالات: [4]

الحالة الأولى : أن يأتي الاسم بعدهما مجرورًا ، وفي هذه الحالة يكونان حرفي جر

---

(1) الألفية :67 .

(2) توضيح المقاصد : 3/ 771 .

(3) ينظر المفصل 386 ، وشرحه لابن يعيش :3 /117 .

(4) ينظر: رصف المباني : 319 الجنى الداني 501– 5013، ومغني اللبيب : 441.

الحالة الثانية: أن يكون الاسم بعدهما مرفوعًا ، وفي هذه الحالة يكونان اسمين

الحالة الثالثة: أن يقع بعدهما جملة فعلية فيكونا ظرفين .

قال سيبويه:« ومما يضاف إلى الفعل أيضاً قولك: ما رأيته منذ كان عندي، ومذ جاءني» [1] .

وذكر بعض النحويين إنهما إن انجر ما بعدهما فهما اسمان ، واستدل على ذلك بأنه قد ثبت لهما الاسمية إذا ارتفع ما بعدهما ، فلا ينبغي إخراجهما عن الاسمية ما أمكن بقاؤهما عليها، وقد أمكن ذلك بأن يجعلا ظرفين في موضع نصب بالفعل قبلهما[2]، والصحيح أنهما حرفا جر[3].

وإن وقع الاسم بعدهما مجرورًا كان لهما ثلاثة معانٍ: [4]

الأول : أن يكونا بمعنى " من " ، فيكونا لابتداء الغاية الزمانية ، وضابطهما أن يكون الزمان بعدهما ماضيًا وعلامتهما أن يصلحا جوابًا لمتى : نحو قولك ما رأيته منذ يومِ الجمعة .

قال سيبويه: « وأما مذ فتكون ابتداء غاية الأيام والأحيان كما كانت من فيما ذكرت لك، ولا تدخل واحدةٌ منهما على صاحبتها، وذلك قولك: ما لقيت

---

(1) الكتاب: 3/ 117

(2) ينظر : الإنصاف : 316-324 ، والتخمير :2 /273 ، وشرح المفصل :4 /506- 508

(3) ينظر: شرح الجمل : 2 /152 ، وارتشاف الضرب :3 /1419 ، 1420

(4) ينظر: شرح ابن الناظم 267، والجنى الداني 502 ، والمساعد : 512/1 ، والتصريح 657/1 .

مذ يوم الجمعة إلى اليوم، ومذ غدوة إلى الساعة، وما لقيته مذ اليوم إلى ساعتك هذه؛ فجعلت اليوم أول غايتك فأجريت في بابها كما جرت من حيث قلت: من مكان كذا إلى مكان كذا» [1].

ونحو قول الشاعر : [2]

لمن الدِّيَارُ بِقُنَّةِ الحِجْر .·. أَقوِيْنَ مُذْ حجج وَمُذ دهْر

قال العيني: « الاستشهاد فيه: في قوله: "مذ وحجج ومذ دهر" فإن مذ ها هنا لابتداء الغاية في الزمان الماضي وجرها الماضي، وهو قليل، وذلك لأن أكثر العرب على وجوب جرها للحاضر، وعلى ترجيح جر منذ للماضي على رفعه، وجر مذ ها هنا من القليل» [3].

الثاني : أن يكونا بمعنى " في " وضابطهما أن يكون الزمان بعدهما حالًا معرفة، نحو قولك : قولك: أنت عندنا مُذ الليلةِ، أو ما رأيتُه منذُ الليلةِ، وهو الأكثر في معاني "مذ "

الثالث : أن يكونا بمعنى: " من وإلى معًا " وضابطهما أن يكون الزمان بعدهما نكرة كقولك: ما رأيته منذُ أربعةِ أيام

وهذا هو المعنى الذي زاده ابن مالك في التسهيل حيث قال: «... وقد يجران الوقت أو ما يستفهم به عن حرفين بمعنى" من" إن صلح جوابا لمتى،

---

(1) الكتاب : 4 /226.

(2) البيت من بحر الكامل لزهير في ديوانه : 86؛ و الأزهية : 283؛ وخزانة الأدب 9/ 439، 440؛ والدرر 142/3، وفي البيت رواية أخرى " من حجج ، ومن دهر " وعلى هذه الرواية لا شاهد فيه .

(3) المقاصد النحوية : 3/ 1253 .

والا فبمعنى " في " أو بمعنى " من والى " معًا» [1]

وذكر ابن عصفور أن اسم الزمان الواقع بعد "منذ " أو مذ " إن كان مرفوعاً معدوداً فهما للغاية، وإن كان غير معدود فهما لابتدائها، وإن كان مخفوضاً فكذلك، إلا إن كان المخفوض حالاً، فإنَّ ما بعدهما يكون إذ ذلك غاية، ويكون معناهما كمعني مِن.

وقال أيضًا إن دخلا علي الحال فلا يكون إلا مخفوضًا، والحال هو" اليوم والليلة والحين والساعة والآن " وما أضفته إلي نفسك مثل يومنا؛ وما أشرت إليه من أسماء الزمان، ومعناهما حينئذ الغاية[2] .

تعقيب : في ضوء ما سلف قوله وبيانه يتبين أمران:

أولًا : أن ابن مالك تحدث في الألفية عن معنيين من معاني " مذ ، ومنذ " وهما مجيئهما بمعنى " من " وبمعنى " في " وزاد في التسهيل معنى ثالثًا وهو مجيئهما بمعنى "من " وإلى " معا ، وما أغفله ابن مالك في الألفية أغفله في شرح الكافية الشافية ؛ حيث قال في ثنايا حديثه عن " مذ ومنذ ": « فـ"مذ" و"منذ" لابتداء غاية الزمان إن كان ماضيًا، وللظرفية إن كان حاضرًا هو أو بعضه نحو: "ما رأيته مذ يومِ الجمعة، ومذ يومِنا، ومذ يومين » [3].

ثانياً : ما زاه ابن مالك لم يتطرق إليه أحد من النحويين المتقدمين عليه .

ثالثًا : من العرض السابق يتضح أن الجر بـ"مذ ومنذ " قليل وأن الأكثر رفع الاسم بعدها .

---

(1) التسهيل : 94.

(2) ينظر: شرح الجمل : 2 /153 .

(3) شرح الكافية الشافية 2/ 789 .

أنواع الإضافة

قال ابن مالك: [1]

وَذِي الإِضَافَةُ اسْمُهَا لَفْظِيَّة ∴ وَتِلْكَ مَحْضَةٌ وَمَعْنَوِيَّةْ

تحدث ابن مالك في البيت السابق فذكر أنهما نوعان، وذكر الأشموني أنه زاد في التسهيل نوعًا ثالثًا، فقال: « ظاهر كلامه انحصار الإضافة في هذين النوعين، وهو المعروف، لكنه زاد في التسهيل نوعًا ثالثًا، وهي المشبهة بالمحضة » [2].

الدراسة

تنقسم الإضافة إلى نوعين: [3]

الأول : **إضافة غير محضة**، وهي الإضافة اللفظية سميت بذلك؛ لأن فائدتها في اللفظ فقط: بتخفيف، أو تحسين، وتسمى أيضا مجازية[4] .

وسميت غير محضة؛ لأنها في تقدير الانفصال؛ لأن قولك : ضاربُ زيدٍ . في تقدير: ضارب هو زيد، فالضمير المستتر في الصفة فاصل بينها وبين مجرورها تقديرًا[5].

وضابطها: أن يكون المضاف وصفًا يشبه الفعل المضارع، وهو كل اسم

---

(1) الألفية :69 .

(2) شرح الأشموني : 2/ 127

(3) ينظر: الإيضاح العضدي: 210 ، والمقتصد في شرح الإيضاح : 890/2 ، وشرح المفصل : 2 /168، 169 .

(4) ينظر : توضيح المقاصد : 2/ 786 ، وشرح الأشموني : 2/ 127 .

(5) ينظر : التصريح : 1 /682 .

فاعل، أو مفعول، بمعنى الحال أو الاستقبال، أو صفة مشبهة ولا تكون إلا بمعنى الحال .

فمثال اسم الفاعل: هذا ضارب زيد الآن أو غدا ، ومثال اسم المفعول: هذا مضروب الأب.

ومثال الصفة المشبهة: هذا حسن الوجه، وقليل الحيل ، وعظيم الأمل[1].

الثاني : إضافة محضة ، وهي الإضافة المعنوية.

وهي إضافة غير الوصف المشابه للفعل المضارع إلى معموله.

وسميت محضة؛ لأنها خالصة من شائبة الانفصال، ومعنوية؛ لأن فائدتها عائدة إلى المعنى؛ لأنها تنقل المضاف من الإبهام إلى التخصيص، أو التعريف[2].

فهي تفيد التخصيص إذا كان المضاف إليه نكرة نحو: غلام رجل، وتفيد التعريف إذا كان المضاف إليه معرفة نحو: غلام زيد[3] .

وزاد ابن مالك في التسهيل نوعًا ثالثًا، وهي الشبيهة بالمحضة، فقال : « وإضافة الاسم الى الصفة شبيهة بمحضة لا محضة، وكذا إضافة المسمى الى الاسم، أو الصفة الى الموصوف، والموصوف إلى القائم مقام الوصف، والمؤكد الى المؤكد، والملغى إلى المعتبر، والمعتبر إلى الملغى» [4].

---

(1) ينظر : شرح ابن عقيل : 3 /45 ، والتصريح : 1 /682 .

(2) ينظر : شرح ابن الناظم :275 ، وشرح المكودي :1 /160 .

(3) ينظر : إرشاد السالك :479/1 ، والمقاصد الشافية :4 /18 .

(4) التسهيل : 156

ويفهم من نص ابن مالك السابق أن الشبيهة بالمحضة سبعة أنواع:[1]

الأول: إضافة الاسم إلى الصفة . نحو : مسجد الجامع ، وصلاة الأولى.

وهذا النوع أثبته الكوفيون محتجين بأن الصفة لما كانت دالة على معنى زائد على الذات وهو الحدث كانت مغايرة للموصوف بهذا الاعتبار[2].

الثاني: إضافة المسمى إلى الاسم . نحو: شهر رمضان، ويوم الخميس ، وسعيد كرز .

الثالث: إضافة الصفة إلى الموصوف. نحو: سحق عمامة، وجرد قطيفة، أي: عمامة سحق، وقطيفة جرد

وذهب ابن عصفور إلى أنها غير محضة[3]، وذهب غيره إلى أنها محضة[4].

وأنكر بعض النحويين هذه الأنواع الثلاثة السابق ذكرها مؤولين الأمثلة السالف ذكرها على غير وجهها . فقولهم : ومسجد الجامع تأويله: مسجد الوقت الجامع

وقولهم : سعيد كرز أي : مسمى هذا الاسم ، وقولهم : سحق عمامة، وجرد قطيفة . أي : شيء جرد من جنس القطيفة ، وشيء سحق من جنس

---

(1) ينظر شرح التسهيل :231/3، 232 ، والمساعد : 333/2، 334 ، وتمهيد القواعد :7 /3171، 3713

(2) ينظر : شرح الفية ابن معط : 1 /738 ، وحاشية الشيخ يس على التصريح : 3 /99 .

(3) ينظر : شرح الجمل :167/2، 168 .

(4) ينظر : الارتشاف :4 /1807 ، وشفاء العليل :2 /704 .

العمامة[1] .

الرابع: **إضافة الموصوفات إلى القائم مقام الوصف** . كقولهم: في زيد الذي سماه رسول الله(ﷺ) زيد الخير: زيد الخيل؛ لأنه كان صاحب خيل كريمة[2].

الخامس: **إضافة المؤكَّد إلى المؤكِّد**، وأكثر ما يكون في أسماء الزمان المبهمة الزمان المبهمة كـ "حينئذ ويومئذ " ، وقد يكون في غير أسماء الزمان، كقول الشاعر: [3]

فقلتُ انْجُوَا عَنْهَا نَجَا الجلْدِ إنهُ ∴ سيرضِيكُمَا مِنْهَا سَنَامٌ وَغَارِبُه

الاستشهاد فيه: في قوله: "نجا الجلد" فإنَّه أضاف المؤكِّد إلى المؤكَّد[4].

وحمله الفراء على أنه من إضافة الشيء إلى نفسه[5] .

السادس: **إضافة الملغى إلى المعتبر** نحو قول الشاعر: [6]

إلى الحولِ ثم اسمُ السلامِ عليكما ∴ ومن يبكِ حَوْلًا كامِلا فقد اعتذَرْ

---

(1) ينظر :شرح المفصل : 2 /168 ،169 ، والكناش 217/1 ، وأوضح المسالك : 107/3- 109 .

(2) ينظر :صحيح البخاري : 9 /155 ،وسنن النسائي 2 /311 .

(3) البيت من الطويل لأبي الجراح في المقاصد النحوية :3 /1299 ، ولعبد الرحمن بن حسان بن ثابت ولأابي الجراح في خزانة الأدب : 4 /360 ، وبلا نسبة في شرح التسهيل : 3 /233 ، والمساعد : 2 / 334 .

(4) ينظر : المقاصد النحوية : 3/ 1300 .

(5) ينظر : خزانة الأدب : 4 /360 .

(6) البيت من الطويل البيت للبيد بن ربيعة في ديوانه :214، والخصائص :31/3، ونتائج الفكر : 37، وشرح المفصل : 2 /173

أي: ثم السلام عليكما[1].

السابع: إضافة المعتبر إلى الملغى، كقول الشاعر[2]:

أَقَامَ بِبَغْدَادِ العِرَاقِ وَشَوْقُهُ ∴ لِأَهْلِ دِمَشْقِ الشَّامِ شَوْقٌ مُبَرّحُ

الاستشهاد فيه: في قوله: "ببغداد العراق، ودمشق الشَّام"، فإن الإضافة فيهما إضافة المعتبر إلى الملغي؛ لأن دخول العراق والشَّام وخروجهما سواء[3].

ومن هذا النوع أيضًا مررت برجل حسن وجهه وحسن وجهَه، واضرب أيَّهم أساء؛ لأن "أيّا" الموصولة معرفة بصلتها كغيرها من الأسماء الموصولة، فلو كان ما تضاف إليه معتدّا به لزم اجتماع معرّفين على معرّف واحد وهو ممنوع، وما أفضى إلى الممنوع ممنوع[4].

وسبب جعلها شبيهة بالمحضة – عند ابن مالك – أنها روعي فيها أمران : أحدهما: يرجعها إلى الاتصال ، والآخر: يرجعها إلى الانفصال[5].

وصحح ذلك ناظر الجيش بأن ما ذكره ابن مالك لا يختص بإضافة الاسم إلى الصفة، ولكن يشمل الأقسام الستة الباقية[6].

---

(1) ينظر : ارتشاف الضرب :4/ 1809

(2) البيت من الطويل البيت لبعض الطائيين في المقاصد النحوية 3/ 378؛ والدرر 5/ 16؛ وبلا نسبة في همع الهوامع 2/ 307.

(3) ينظر : المقاصد النحوية : 3/ 1303 .

(4) ينظر : شرح التسهيل : 3 /235، 236 .

(5) ينظر : المرجع السابق : 3 /229 .

(6) ينظر : تمهيد القواعد :7/ 3187

تعقيب: في ضوء ما تقدم قوله يتضح أمران :

أولا : أن ابن مالك جعل الإضافة ثلاثة أقسام، فزاد قسمًا ثالثًا وهو الشبيهة بالمحضة ، وهذا الذي ذكره لم يسبقه إليه أحد من النحويين .

قال ناظر الجيش : « وأما الأمر الثالث وهو أن من أقسام الإضافة قسما ثالثا وهو الشبيهة بالمحضة فهو شيء أثبته المصنف ولم يعرف ذلك لغيره من النحاة»[1] .

ثانيًا : حمل النحويون القسم الثالث الذي أثبته ابن مالك – الشبيهة بالمحضة – على الإضافة المحضة عدا النوع الأول وهو الاسم المضاف إلى الصفة فإنه عند الفارسي من قبيل الإضافة غير المحضة[2].

قال بن عقيل : « وقول المصنف ثالث، ولا ينقاس» [3] .

وقال الصبان: « والذي يظهر أنه ليس زائدا في الحقيقة على هذين النوعين بل هو قسم من غير المحضة بدليل تسميته مشبها بالمحضة ، وحينئذ لا يجوز تسميته مشبها بغير المحضة؛ لاقتضائه أنه ليس من غير المحضة فتجويز البعض تبعًا لشيخنا تسميته مشبها بغير المحضة مبني على تباين الثلاثة المتبادر من تثليث القسمة وهو خلاف ما حققناه» [4] .

---

(1) ينظر : المرجع السابق :3186/7 ، 3187

(2) ينظر : الإيضاح : 213 ، والمقتصد 893/2 ، وتمهيد القواعد :7/ 3187

(3) المساعد : 2/ 334

(4) حاشية الصبان : 2/ 364

الفصل بين المتضايفين

قال ابن مالك : [1]

فَصْل مُضَافٍ شِبْهِ فِعْلٍ مَا نَصَبْ ∴ مَفْعُولاً اَوْ ظَرْفاً أَجِزْ وَلَمْ يُعَبْ

فَصْلُ يَمِينٍ وَاضْطِرَاراً وُجِدَا ∴ بِأَجْنَبِيٍّ أَوْ بِنَعْتٍ أَوْ نِـدَا

أشار ابن مالك في هذين البيتين إلى ما يُفْصَل به بين المتضايفين ، وذكر المرادي أنه زاد في التسهيل الفصل بفعل ملغي، فقال : « وزاد في التسهيل الفصل بفعل ملغى، أنشد ابن السكيت: [2]

بأي تراهم الأرضين حلوا ...

وزاد غيره الفصل بالمفعول لأجله نحو: [3]

معاود جرأة وقت الهوادي ... » [4].

وذكر الأشموني أنه زاد في شرح الكافية الشافية الفصل بـ " إما " ، فقال : « زاد في الكافية الفصل بـ"إما" كقوله : [5]

---

(1) الألفية :73

(2) هذا صدر بيت من الوافر وعجزه : الدبران أم عسفوا الكفارا .
وهو بلا نسبة في شرح التسهيل 3 /276 ، وارتشاف الضرب :1845/4 ، والهمع :528/2

(3) هذا صدر بيت من الوافر وعجزه عجز البيت: أشم كأنه رجل عبوس .
وهو بلا نسبة في المقتضب 4/ 377 والمقاصد النحوية 3/ 492، ، وهمع الهوامع 2/ 53.

(4) توضيح المقاصد والمسالك : 2/ 832

(5) البيت من الطويل لتأبط شر في ديوانه :89؛ وشرح كتاب سيبويه : 249/1 ، وجواهر الأدب :154.

هما خطتا إما إسارٍ ومنةٍ ∴ وإما دمٍ والقتلُ بالحر أجدرُ» [1].

الدراسة

ذكر كثير من النحويين أنه لا يفصل بين المتضايفين إلا في الشعر؛ لأن المضاف إليه منزل من المضاف منزلة جزئية؛ لأنه واقع موقع تنوينه، فكما لا يُفْصَل بين أجزاء الاسم لا يفصل بينه وبين ما نُزل منزلة الجزء منه، وهو قول البصريين، والحق عند الكوفيين أن مسائل الفصل سبع منها ثلاث جائزة في السعة[2] ، وهي:[3]

الأولى: أن يكون المضاف مصدرًا والمضاف إليه فاعله، والفاصل: إما مفعوله، كقوله تعالى: چقتلُ أولادَهم شركائِهم چ[4]، فيمن قرأ برفع " قتل" ونصب "أولادهم "، وجر "شركائهم "[5].

فـ"قتل" مصدر مضاف، و"شركائهم" مضاف إليه من إضافة المصدر إلى فاعله، و"أولادهم" مفعوله، وفصل به بين المضاف والمضاف إليه[6]، وقول

---

(1) شرح الأشموني : 2/ 182 .

(2) ينظر: الكتاب 178/1 ، والإنصاف: المسألة رقم 60 ، 2 /349 .

(3) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك : 2/ 842 – 833 ، أوضح المسالك 3 /178 – 195 ، و التصريح بمضمون التوضيح : 1/ 732 – 738 ، شرح الأشموني 2 /179 – 191.

(4) من الآية :137 من سورة الأنعام

(5) قد قرأ بها ابن عامر في السبعة :270 ، الحجة : 410/3 ، والنشر :263/2 ، ، والإتحاف :1 /224 .

(6) ينظر : التصريح بمضمون التوضيح : 1/ 732

الشاعر: [1]

عتوا إذ أجبناهم إلى السلم رأفة ∴ فسقناهم سوقَ البغاثَ الأجادلِ

فـ"سوق" مصدر مضاف، و"الأجادل" مضاف إليه من إضافة المصدر إلى فاعله، و"البغاث" مفعوله وفصل به بين المضاف والمضاف إليه، والأصل: سوق الأجادل البغاث[2].

وإما ظرفه، كقوله بعضهم: "تركُ يومًا نفسِكَ وهواها سعي لها في رداها". ففصل في الاختيار بالظرف

الثانية: أن يكون المضاف وصفًا بمعنى الحال أو الاستقبال، والمضاف إليه إما مفعوله الأول والفاصل مفعوله. كقراءة بعضهم: ﴿فلاتحسبن الله مخلفَ وعدهُ رسلِهِ﴾ [3].

فـ"مخلف" اسم فاعل متعد لاثنين وهو مضاف، و"رسله" مضاف إليه من إضافة الوصف إلى مفعوله الأول، و"وعده" مفعوله الثاني، وفصل به بين المضاف والمضاف إليه[4] .

وإما جار ومجرور مثل قول النبي صلى : «هل أنتم تاركو لي صاحبي»[5] .

---

(1) البيت لبعض الطائيين في شرح عمدة الحافظ :491، وبلا نسبة في شرح ابن الناظم :290، وأوضح المسلك 3/ 180، وشرح الأشموني 2/ 327.

(2) ينظر :التصريح بمضمون التوضيح : 1/ 733

(3) القراءة بلا نسبة في النشر : 2 /265 ، والإتحاف 274 .

(4) ينظر: التصريح بمضمون التوضيح : 1/ 733

(5) الحديث في فتح الباري :7 /25 ، وعمدة القاري :16 /180 .

قال ابن مالك : « ففصل بالجار والمجرور؛ لأنه متعلق بالمضاف، وهو أفصح الناس، فدل ذلك على ضعف قول من خصه بالضرورة » [1].

الثالثة: أن يكون المضاف لا يشبه الفعل، وأن يكون الفاصل قسمًا حكى الكسائي:(هذا غلام، والله زيد) بجر "زيد" بإضافة الغلام إليه، وفصل بينهما بالقسم.

وهذه الثلاث خاصة بالنثر ، والباقي خاص بالشعر ، وهي :

الأولى: الفصل بالأجنبي والمقصود به معمول غير المضاف، وإن كان عاملهما واحدًا فاعلًا كان الأجنبي أو مفعولًا ، فالفاعل كقول الشاعر: [2]

أنجب أيام والداه به ∴إذ نجلاه فنعم ما نجلا

أراد: أنجب والداه به أيام إذ نجلاه؛ ففصل بين «أيام» و «إذ» بفاعل «أنجب»[3] .

والمفعول نحو قول الآخر : [4]

تسقي امتياحًا ندى المسواك ريقتها ∴ كما تضمن ماء المزنة الرصف

أو ظرفًا كقول الشاعر : [1]

---

(1) شرح التسهيل : 3/ 273 .

(2) البيت من المنسرح للأعشى في ديوانه 285، والمحتسب 1/ 152 ، والمقاصد النحوية 3/ 477، والدرر 5/ 49.

(3) ينظر :تمهيد القواعد : 7/ 3260 .

(4) البيت من البسيط لجرير في ديوانه 171/1 ، والتصريح 735/1 ، والمقاصد النحوية 3/ 1377، وبلا نسبة في شرح ابن الناظم :292 ، والارتشاف:4 /1843، والهمع :2 /524 .

"كما خُط الكتابُ بكَف يَوْمًا ∴يَهُودِيّ يُقارِبُ أو يُزِيل

فأضاف "كف" إلى "يهودي"، وفصل بينهما بالظرف، وهو أجنبي من المضاف؛ لأنه ليس معمولًا له[2].

قال ابن مالك:« فمثل هذا ضعيف حقيق بألا يجوز إلا في ضرورة، لما فيه من الفصل بأجنبي» [3].

الثانية: الفصل بفاعل المضاف كقول الشاعر : [4]

مَا إِنْ وَجَدْنَا للهَوَى مِنْ طِبِّ ∴ ولَا عَدِمْنَا قَهْرَ وُجْدٌ صَبِّ

فأضاف "قهر" إلى مفعوله، وهو "صب"، وفصل بينهما بفاعل المصدر، وهو "وجد" [5].

الثالثة: الفصل بنعت المضاف كقول الشاعر: [6]

نَجَوْتُ وقَدْ بَلَّ المُرَادِيُّ سَيفَهُ ∴ من ابْن أبي شَيخِ الأَبَاطحِ طالِبِ

ففصل بين المتضايفين؛ وهما أبي وطالب؛ بنعت المضاف وهو شيخ الأباطح.

---

(1) البيت من الوافر لأبي حية النميري في ديوانه :163 في الكتاب :179، وشرحه للسيرافي :241/1 ، والحلل :65 .

(2) التصريح بمضمون التوضيح :1 /736 .

(3) شرح التسهيل : 3/ 273

(4) البيت من الرجز ، لم أقف على قائله وهو في المساعد 370/2 ، والمقاصد الشافية :4 /189 ، والمقاصد النحوية :3 /1383 .

(5) ينظر : التصريح :1 /376 .

(6) البيت من الطويل لمعاوية بن أبي سفيان في شرح التسهيل /3 /275 ، والمقاصد النحوية :1 /38 ، والتصريح 737/1

الرابعة : الفصل بالنداء كقول الشاعر : [1]

كَأَنَّ بِرْذَوْنَ أَبَا عِصَامِ ∴ زَيْدٍ حِمَارٌ دُقَّ بِاللِّجَامِ

فأضاف "برذون" إلى "زيد "، وفصل بينهما بالمنادى الساقط حرفه " أبا عصام".

وزاد ابن مالك في شرح الكافية الشافية الفصل ب" إما "؛ حيث قال: « ومن الفصل بـ"إما" قول الشاعر:

هما خطتا إما إسارٍ ومنةٍ ∴ وإما دمٍ والقتلُ بالحر أجدرُ

فيمن رواه بالجر ، ويُروى بالرفع على حذف النون للضرورة». [2]

وزاد في التسهيل الفصل بفعل ملغي ؛ حيث قال: « يجوز في الشعر فصل المضاف بالظرف والجار والمجرور بقوة إن تعلقا به، وإلا فبضعف ومثله في الضعف الفصل بمفعول به متعلق بغير المضاف، وبفاعل مطلقا ،وبنداء ، ونعت، وفعل ملغى» [3].

والفصل بالفعل الملغي نحو قول الشاعر:

بأي تراهم الأرضين حلوا ∴ الدبران أم عسفوا الكفارا .

أي: بأي الأرضين، ففصل بين المتضايفين بالفعل الملغي " تراهم "[4].

وزاد المبرد[1] الفصل بالمفعول لأجله كقوله:

---

(1) البيت من الرجز، لم أقف على قائله، وهو في الخصائص :2 /406، وشرح الكافية الشافية :2 /933 ، واللمحة :1 /281 .

(2) شرح الكافية الشافية :2/ 994 .

(3) التسهيل : 160 ،161 .

(4) ينظر : شرح الأشموني:2/ 189 .

معاود جرأة وقت الهوادي ∴أشم كأنه رجل عبوس

تعقيب : في ضوء ما سلف ذكره وعرضه يتضح أمران :

أولا : أن مالك وافق في هذه المسألة جمهور الكوفيين فيما ذهبوا إليه من جواز الفصل بين المتضايفين في سعة الكلام في بعض الموضع .

ثانياً: أضاف ابن مالك على ما ذكره في الألفية وجهين آخرين:

أحدهما: في التسهيل، وهو الفصل بفعل ملغي ، ولم أقف على من سبقه إلى القول بهذا .

والآخر: في شرح الكافية الشافية ، وهو الفصل بـ " إما " ، وهذا الموضع سبقه إليه السيرافي[2] وابن جني[3] .

شروط عمل اسم الفاعل

قال ابن مالك : [4]

كَفِعْلِهِ اسْمُ فَاعِلٍ فِي الْعَمَلِ ∴ إِنْ كَانَ عَنْ مُضِيِّهِ بِمَعْزِلِ

وَوَلِيَ اسْتِفْهَاماً أَوْ حَرْفَ نِدَا ∴ أَوْ نَفْياً أَوْ جَا صِفَةً أَوْ مُسْنَدَا

تحدث ابن مالك في البيتين السابقين عن شروط عمل اسم الفاعل ، وذكر المرادي أنه زاد في التسهيل شرطين آخرين ، فقال: « وزاد في التسهيل شرطين:

أحدهما: أن يكون غير مصغر، خلافا للكسائي في إجازته إعماله مستدلا

---

(1) ينظر : المقتضب : 4 /377 .

(2) ينظر : شرح كتاب سيبويه 2/ 253 .

(3) ينظر : الخصائص : 2/ 407 .

(4) الألفية : 76 .

بقول بعضهم: "أظنني مرتحلا وسُوَيّرا فرسخا.

والآخر: ألا يكون موصوفا، خلافا للكسائي في إجازته إعماله مطلقا»[1].

الدراسة

المراد باسم الفاعل: ما دل على حدث، وفاعله جاريًا مجرى الفعل في إفادة الحدوث، والصلاحية للاستعمال بمعنى الماضي والحال والاستقبال[2].

وعرفه ابن مالك بأنه: الصفة الصريحة المؤدية معنى فعل الفاعل، دون تفضيل ولا قبول إضافة إلى مرفوع المعنى[3] .

وهو إما أن يكون مقترنًا بـ" أل" أو مجردًا عنها، فإن كان مقترنًا بال عَمِلَ عَمَل فعله دون قيد أو شرط نحو قولك : محمد الضارب زيدًا الآن أو أمس .

وإن كان مجردًا من أل عَمِلَ عَمَل فعله بأربعة شروط : [4]

الأول : أن يكون بمعنى الحال أو الاستقبال ، وألا يكون بمعنى الماضي.

قال سيبويه : « فإذا أخبر أن الفعل قد وقع وانقطع فهو بغير تنوين ألبتة، لأنه إنما أجرى مجرى الفعل المضارع له، كما أشبهه الفعل المضارع في الإعراب، فكل واحد منهما داخل على صاحبه» [5].

---

(1) توضيح المقصد :2 /851 ،852 .

(2) ينظر : شرح ابن الناظم : 301 .

(3) ينظر : شرح عمدة الحافظ :671/2 .

(4) ينظر : المفصل :289 ، والمرتجل :238 ،239، والبديع : 1 /506، واللباب في علل البناء والإعراب : 1 /،438 .

(5) الكتاب 1/ 171 .

ويظهر من نص سيبويه السابق العلة في اشتراط هذا الشرط، وهي أن اسم الفاعل عمل حملًا على المضارع؛ لما بينهما من الشبه اللفظي والمعنوي، بخلاف الماضي؛ إذ لم يشبه لفظ الفعل الذي هو بمعناه.

وهذا الشرط عند جمهور البصريين[1]، أما الكسائي فقد أجاز عمل اسم الفاعل إن كان بمعنى الماضي، وتبعه على ذلك هشام، وأبو جعفر النحاس، وجماعة من النحويين[2].

مستدلين لرأيهم بقوله تعالى: چ ﮒ ﮓ ﮔ ﮕ ﮖ چ[3] ، وبقوله تعالى: چ ٹ ٹ ٹ ٹ ڤ ڤ ڤ ڤ چ[4] .

ففي الآية الأولى جاء "باسط" بمعنى الماضي وعمل في "ذراعيه" النصب، وفي الآية الثانية جاء" فالق" بمعنى الماضي وعمل في "الإصباح" .

أما المانعون فقد تأولوا الآيتين على غير وجههما، أما الآية الأولى فحكاية حال كما يحكى الماضي بلفظ المضارع مثل قولك: مررت بزيد أمس يكتب، وأما الآية الثانية ففيها جوابان:

أحدهما: أنه على الحكاية أيضًا؛ لأنه سبحانه وتعالى في كل يوم يفلق الإصباح ويجعل الليل سكنًا والشمس والقمر حسبانًا، والثاني: أن الشمس

---

(1) ينظر الكتاب :2 /18 ،19 ، وشرحه للسيرافي : 3 /351 ،352 .

(2) ينظر شرح الكافية الشافية :1043/2 ، والارتشاف :5 /2268 ، وهمع الهوامع : 70/3 .

(3) من الآية 18 من سورة الكهف .

(4) من الآية 96 من سورة الأنعام .

والقمر ينتصبان بفعل محذوف[1] .

الثاني : أن يكون اسم الفاعل معتمدًا على واحد من خمسة أشياء : [2]

الأول: أن يكون صفة لموصوف، كقولك: هذا رجل ضارب زيدًا.

الثاني: أن يكون خبرًا لمبتدأ، كقولك: زيد قائم غلامه، وعمرو ضارب أخوه بكرًا.

الثالث: أن يكون حالًا لذى حال، كقولك: هذا زيد قائمًا غلامه.

الرابع: أن يكون مسبوقًا بهمزة الاستفهام، كقولك: أقائم أخواك؟، فارتفع" أخواك" بـ" قائم".

الخامس: أن يكون مسبوقًا بـ" ما" النافية، كقولك: ما ذاهب غلاماك، فارتفع" غلاماك" بـ" ذاهب".

وهذا الشرط خلافًا للأخفش فإنه يُعْمِل اسم الفاعل وإن لم يعتمد على شيء مما سبق؛ لأنه في معنى فعل قد أشبهه، فيجيز :" ضاربٌ زيدٌ عمرًا " على أن يكون "ضارب" مبتدأ و"زيد" فاعلًا سد مسد الخبر[3].

الثالث: ألا يكون مصغرًا ، وذلك لأن التصغير من خواص الأسماء؛ فإن دخله خاصة من خواص الأسماء بعد شبهه عن الفعل فضعف عن العمل، خلافًا للكسائي في إجازته عمل اسم الفاعل المصغر[4] .

---

(1) ينظر: الإيضاح:142 ، وشرح المقدمة المحسبة : 3 /391 ، واللباب : 1/ 438.

(2) ينظر: البديع :1 /506 ، والتصريح : 2 /12 .

(3) ينظر: شرح المفصل : 4 /103 ، وشرح الجمل لابن عصفور :2 /6 ،

(4) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور :2 /6 ، 7، وشرح الأشموني : 2 /216

مستدلًا بما حكاه عن بعض العرب :" أظنني مرتحلا وسويّرا فرسخًا".

ولا حجة فيما حكاه؛ لأن فرسخًا ظرف، والظرف يعمل فيه رائحة الفعل[1].

الرابع : ألا يكون موصوفًا خلافًا – أيضًا– للكسائي في جواز عمل اسم الفاعل موصوفًا[2]. مستدلًا بقول الشاعر: [3]

إذا فَاقِدٌ خَطْبَاءُ فَرْخَيِنْ رَجَّعَتْ .·. ذَكَرْتُ سُلَيمْى في الخلِيطِ المُزَايِلِ

الاستشهاد فيه: في قوله: "فرخين" حيث استدل به الكسائي على جواز إعمال اسم الفاعل الموصوف[4].

وقد خرجه النحويون على أن " فرخين " منصوب بـ "رجعت " على إسقاط حرف الجر، وأصله رجعت على فرخين، فحذف على وتعدى الفعل بنفسه فنصب، ويجوز نصب فرخين بـ " فقدت " مقدرًا مدلولا عليه باسم الفاعل الموصوف؛ فإن مالا يعمل يجوز أن يدل على ما يعمل[5].

وأجاز أن يقال: أنا زيدًا ضارب أيّ ضارب، ولا حجة فيه أيضًا؛ لأنه لم يقل أنا سمعته عن العرب، بل ذكره تمثيلًا، ولو رواه عن العرب لم يكن فيه

---

(1) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك 3/ 74 ، والمساعد : 2 /192 .

(2) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك 3/ 74 ، توضيح المقاصد : 2 /852 .

(3) البيت من الطويل لبشر بن أبي خازم في المقاصد النحوية :3 /1436 ، وبلا نسبة في كتاب الشعر :311 ، ولسان العرب :3 /337 ،وشرح أبيات المغني :6 /315 .

(4) ينظر : المقاصد النحوية : 3/ 1437 .

(5) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك :3/ 74 ، والمقاصد النحوية : 3/ 1437 .

حجة؛ لأنه كان يحمل على أن " زيدًا " منصوب بضارب و"ضارب" خبر "أنا " و" أي ضارب" خبر ثان[1] .

وهذان الشرطان الأخيران أهملهما ابن مالك في الألفية، وذكرهما في التسهيل، وشرحه فقال في التسهيل : « يعمل اسم الفاعل غير المصغر والموصوف مفردًا وغير مفرد عمل فعله مطلقًا» [2]

وذكرهما أيضًا في شرح الكافية الشافية فقال: « فلو صغر، أو نعت اسم الفاعل جائيا على أصله، أو معدولا به بطل عمله» [3].

وذكر في شرح عمدة الحافظ الشرط الرابع وهو أن يكون مكبراً[4].

تعقيب : في ضوء ما سلف قوله وذكره يتضح ثلاثة أمور :

أولًا : أن ابن مالك أغفل ذكر الشرطين الأخيرين – إعمال اسم الفاعل إن لم يكن مصغرًا أو موصوفًا – في الألفية وصرح بهما في التسهيل وشرحه ، وشرح الكافية الشافية

مما يدعو إلى القول بأن ما يتطلبه النظم من اختصار وما يستدعيه من التزام بالوزن وبالقافية هو الذي ألجأه إلى ذلك .

ثانياً : أنّ الخلاف المذكور في عمله إنما هو بالنسبة لنصبه المفعول، أما رفعه الفاعل فالظاهر أنه لا بدّ منه[5].

---

(1) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك 3/ 74 ، وتوضيح المقاصد : 2 /852 .

(2) التسهيل :136 .

(3) ينظر شرح عمدة الحافظ :671/2، 672 .

(4) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك 3/ 74 ، وتوضيح المقاصد : 2 /852 .

(5) ينظر: مغني اللبيب :612، 613 .

لكن من النحاة من منع رفعه الفاعل أيضا وهذا الرأي قال به ابن جنّي[1]، والشلوبين[2]، والمتأخرون من المغاربة[3].

هذا إذا كان الفاعل ظاهرًا، فإن كان الفاعل مضمرًا؛ فحكى ابن عصفور الاتفاق على أنه يرفعه.

قال أبو حيان: « وليس كما ذكر، بل في ذلك خلاف: ذهب الجمهور إلى أنه يرفعه، وذهب أبو بكر بن طاهر وابن خروف إلى أنه لا يرفع المضمر، والذي تلقفناه أنه لا شتقاقه يتحمل الضمير» [4].

ثالثًا: انفرد ابن عصفور[5] بجواز إعمال اسم الفاعل مصغرًا إذا لم يستعمل مكبرًا ، مستدلًا لرأيه بقول الشاعر: [6]

فما طعمُ راحٍ في الزجاجِ مدَامَةٍ ∴ تَرَقْرَقُ في الأَيْدِي كُمَيْتٍ عَصِيرُهَا

في رواية من جر (كميت) ، ورفع عصيرها [7].

الجمع بين "يا" و"أل"

قال ابن مالك : [1]

---

(1) ينظر سر الصناعة : 643 .

(2) ينظر : التوطئة : 261 .

(3) ينظر تمهيد القواعد : 6/ 2739

(4) التذييل والتكميل : 10/ 328

(5) ينظر رأيه في ارتشاف الضرب : 5/ 2268 ، ولم أقف عليه في كتبه .

(6) البيت من الطويل لمضرس بن ربعي في المقاصد النحوية 3/ 1449،والدرر 5/ 266؛ وبلا نسبة في التذييل 10 /305 .

(7) ينظر : ارتشاف الضرب : 5/ 2268 .

وَبِاضْطِرَارٍ خُصَّ جَمْعُ يَا وَأَلْ ∴ إِلاَّ مَعَ اللهِ وَمَحْكِيِّ الْجُمَلْ

تحدث ابن مالك في البيت السابق عن الموضعين الذين يجوز فيهما الجمع بين" يا" و"أل" ، وذكر الأشموني أنه زاد في التسهيل موضعًا ثالثًا، فقال : « وزاد في التسهيل اسم الجنس المشبه به نحو: "يا الأسد شدة أقبل"، وهو مذهب ابن سعدان، قال في شرح التسهيل: وهو قياس صحيح؛ لأن تقديره: "يا مثل الأسد أقبل"، ومذهب الجمهور المنع »[2].

الدراسة

لا يجوز الجمع بين يا وأل عند جمهور البصريين؛ والعلة في ذلك أمران: [3]

الأول : أن الألف واللام تفيدان التعريف، والنداء يفيد تخصيصًا، وإذا قصدت واحدًا بعينه، صار معرفة كأنك أشرت إليه، والتخصيص يفيد من التعريف، فلم يجمع بينهما لذلك؛ لأن أحدهما كاف.

الثاني: أن الألف واللام تفيدان تعريف العهد، وهو معنى الغيبة، وذلك أن العهد يكون بين اثنين في ثالث غائب، والنداء خطاب لحاضر؛ فلم يجمع بينهما لتنافي التعريفين.

ويستثنى من ذلك ثلاثة مواضع: [4]

---

(1) الألفية : 103 .

(2) شرح الأشموني: 3/ 30 .

(3) ينظر: شرح المفصل :343/1 .

(4) ينظر: الإيضاح شرح المفصل :1 /274، 275، وشرح التسهيل : 3 /398 ، 399 ، وشرح الكافية الشافية : 3 /1306–1309

الأول : لفظ الجلالة " الله " فيجوز أن تقول يا الله ، بثبات الألفين أو "يلله" بحذفهما ، أو يا لله بحذف الثانية فقط، والعلة في الجمع بين" يا" و"أل" مع لفظ الجلالة أن " أل " لا تفارقها ، فصارت كأنها جزء منها .

قال سيبويه : « واعلم أنه لا يجوز لك أن تنادى اسمًا فيه الألف واللام البتة؛ إلا أنهم قد قالوا: يا الله اغفِر لنا، وذلك من قبل أنه اسمٌ يلزمه الألف واللام لا يفارقانه، وكثر في كلامهم فصار كان الألف واللام فيه بمنزلة الألف واللام التي من نفس الحروف »[1].

والأكثر في نداء لفظ الجلالة أن يحذف حرف النداء وهو "يا" ، وتعوض عنه الميم المشددة، فتقول: "اللهم" بحذف حرف النداء وزيادة الميم في آخره، ولم تزد مكان المعوض منه؛ لئلا تجتمع زيادتان، الميم و"أل" في الأول، وخصت الميم بذلك؛ لأن الميم عهدت زيادتها آخرًا كميم " زرقم " و " ستهم " و " دلقم[2].

الثاني : الجمل المحكية المبدوءة بـ"أل" نحو: يا المنطلق زيد، فيمن سمي بذلك؛ لأن الجمل المحكية لا تتغير[3] .

وقاس عليه المبرد الاسم الموصول نحو: يا الذي قام ، ويا التي قامت[4] .

---

(1) الكتاب :2/ 195.

(2) ينظر : شرح الكتاب للسيرافي :184/1، والتصريح : 2/ 223

(3) ينظر : الكتاب :3/ 333 .

(4) ينظر : المقتضب : 4 /217 ، 243 ،266 .

ووافقه ابن مالك؛ حيث قال في شرح التسهيل : « وقاس عليه المبرد دخول "يا" على ما سمى به من موصول مصدر بالألف واللام نحو: يا الذي قام، لمسمى به، وهو قياس صحيح »[1].

والفرق بين الجمل المحكية والاسم الموصول: أن الاسم الموصول حكاية مفردات، والجملة المحكية حكاية جمل .

وقد اقتصر ابن مالك في الألفية وفي شرح الكافية الشافية على هذين الموضعين[2].

الثالث: اسم الجنس المشبه به، كقولك: يا الخليفة هيبة، وهذا الموضع أجازه ابن سعدان مخالفًا به جمهور البصريين .

وهو الموضع الذي زاده ابن مالك في التسهيل؛ إذ يقول: « لا يباشر حرف النداء في السعة ذا الالف واللام غير المصدر بهما جملة مسمى بها، أو اسم جنس مشبه، خلافًا للكوفيين في إجازة ذلك مطلقًا»[3].

ووافق ابن سعدان في الشرح، فقال : « وهو أيضا قياس صحيح، لأن تقديره: يا مثل الأسد، ويا مثل الخليفة، فحسن لتقدير دخول "يا" على غير الألف واللام»[4].

وما قاله ابن مالك فيه نظر؛ إذ ليس تقدير "مثل" بمزيل لقبح الجمع بين "يا" والألف واللام، وإلا فكان يلزمه أن يجيز "يا الرجل"؛ لأنه في معنى "يا

---

(1) شرح التسهيل : 3/ 398 .

(2) ينظر : شرح الكافية الشافية : 3 /1306-1309 .

(3) تسهيل الفوائد : 181 .

(4) شرح التسهيل : 3/ 398 .

أيها الرجل" ، ويلزمه أن يقول: يا القرية؛ لأنه في تقدير: "يا أهل القرية"[1].

وذكر الشيخ خالد أن تقدير ابن مالك صحيح ومزيل للقبح بدليل قولهم: قضية ولا أبا حسن لها، فإن تقديره: ولا مثل أبي حسن لها، فلولا أن تقدير "مثل" مزيل لقبح دخول "لا" على المعرفة لما كان لهذا التقدير وجه، وللزم عمل "لا" في المعرفة[2].

وما ورد في غير المواضع السالف ذكرها، فهو محمول على الضرورة الشعرية، وذلك نحو قول الشاعر : [3]

مِن أَجْلِكِ يَا الَّتي تَيَّمْتِ قَلْبِي.∴ وأَنْت بَخِيلةٌ بالوُدِّ عَنِّي

وقول الآخر : [4]

عَبّاسُ يا المَلِكُ المتَوَّجُ والذي ∴ عَرَفَتْ لهُ بَيْتَ العُلا عَدْنَانُ

وما تقدم هو مذهب جمهور البصريين– كما سلف القول– أما الكوفيون والبغداديون فمذهبهم جواز ذلك مطلقًا[5].

واستدلوا على رأيهم بالسماع والقياس.

أما القياس فقاسوا ذلك على لفظ "الله"؛ إذ جاز دخول " يا" مع الألف

---

(1) ينظر : المقاصد الشافية :5/ 289 .

(2) ينظر: التصريح : 2/ 226

(3) البيت من الوافر ، لم أقف على قائله وهو في الكتاب :2 /197 ، والمقتضب :4 /241 ، وشرح المفصل 342/1 .

(4) البيت من الكامل ، لم أقف على قائله، وهو في ارتشاف الضرب : 5 /2425 ، والمساعد:2 /503 ، والمقاصد النحوية :4 /1722

(5) ينظر :الإنصاف : 336/1 ، والتبيين : 444 ، وما بعدها ، وشرح التسهيل : 3 /398 ، 399 ، وتوضيح المقاصد : 1068/2

واللام فيه بإجماع، وليستا من أصل الكلمة، وإنما هما زائدتان، فكذلك يجوز أن تقول: يا الرجل، ويا الغلام، ويا الفاضل، ونحو ذلك.

وأما السماع فقد استدلوا بالأبيات السابق ذكرها.

وقد أجيب عن القياس بأنه غير صحيح وعن الأبيات بأنها محمولة على الضرورة[1].

تعقيب: في ضوء ما سلف قوله وبيانه يتضح أن ابن مالك اقتصر في الألفية وفي شرح الكافية الشافية على ثلاثة مواضع يجوز فيها الجمع بين يا وأل ، وزاد في التسهيل موضعًا رابعًا وهو اسم الجنس المشبه، وعلل المرادي إهمال ابن مالك ذكر هذا الموضع في الألفية بأن مذهب الجمهور المنع، فنزل على رأيهم، ووافق ابن سعدان في التسهيل وشرحه[2] .

المبحث الثاني

ما زاده ابن على الألفية من أحكام وشروط صرفية

اطراد وزن" فُعَل " في التكسير

قال ابن مالك: [3]

.... وفُعَلٌ جمعا لفُعلة عُرِف

---

(1) ينظر : المقاصد الشافية :5/ 287

(2) ينظر: توضيح المقاصد :2 /1068 .

(3) الألفية : 143 .

ونحوِ كُبرى..... ... .

تحدث ابن مالك في البيتين السابقين عما يطرد فيه بناء " فُعَل " بضمة ففتحة ، وهما بناءان وذكر المرادي في تنبيهاته أنه زاد في التسهيل نوعًا ثالثًا، فقال: « اقتصر هنا وفي الكافية على هذين النوعين، أعني فعلة اسما والفُعلَى أثنى الأفعل، وقال في شرح الكافية بعد ذكرهما: وشذ فيما سوى ذلك، يعني فُعَلا، وزاد في التسهيل نوعا ثالثا وهو فُعُلَة اسما نحو: جُمُعة وجُمَع »[1].

الدراسة

بناء " فُعَل " هو أحد أوزان جموع الكثرة، وهو مطرد فيما يأتي: [2]

الأول : ما كان من الأسماء على فُعْلَة – بضم الفاء، وتسكين العين، وهو ما قصده بقوله: "جمعاً لفُعْلَةٍ عرف" سواء أكان صحيح اللام أم معتلها أم مضعفها، فصحيح اللام نحو : غُرفةٌ وغُرَف، وخَصلةٌ وخُصَلٌ، وحُفْرَة وحُفَر، ومعتل اللام نحو: "مدية" مدى، وزبية وزبى. ومضعف اللام نحو: "حجة" وحجج، "ومدة" ومدد.

قال سيبويه:« والفُعلةُ تكسَّر على فُعَلٍ إن لم تجمع بالتاء، وذلك قولك: تُخمةٌ وتُخمٌ، وتُهمةٌ وتُهمٌ»[3].

---

(1) توضيح المقاصد : 3 /1387 .

(2) ينظر :التعليقة على الكتاب :4 /74 ، والمقدمة الجزولية250 ، وشرح الشافية 2 /105 وشرح الشافية لركن الدين :1 /479 والمقاصد الشافية : 7/ 72، والتصريح: 2/ 531

(3) الكتاب: 3/ 582 .

وهذا النوع مطرد في الأسماء – كما تقدم القول – أما الصفات فالجمع فيه نادر محفوظ، كقولهم في بُهْمَة وبُهَم، وسُوْقَة وسُوَق .

وهذا النوع مقيد – أيضًا – بكونه غير مضعف؛ فإن كان مضعفًا فالقياس فيه فِعَال نحو: قبة وقباب، وجبة وجباب، (وقلة) وقلال[1].

قال سيبويه : « والفعالُ كثير في المضاعف نحو: جِلالٍ وقِبابٍ وجبابٍ»[2].

الثاني : أن يكون صفة على وزن " فُعْلَى " أنثى " أفعل "، فإن كان فعلى اسما نحو: حزوى، وقصوى، وسعدى، أو ليس له مذكر كحبلى، أو مذكره على غير أفعل " كـ أخرى أنثى آخِر بكسر الخاء، لم يجمع هذا الجمع[3].

ومثال ما اجتمعت فيه الشروط الكبرى جمعها الكُبَر، والصغرى جمعها الصُّغَر، والأولى جمعها الأُوَل، و الفضلى جمعها الفُضَل، وفي العليا: العُلَى، وفي الدنيا – تأنيث الأدنى –: الدُّنَى، ونحو ذلك[4].

الثالث : " فُعُلَة " نحو جمعة جمع[5].

وهذا النوع زاده في التسهيل، فقال : « ومنها: فُعَل وهو لفُعْلَة وفُعُلة

---

(1) ينظر المقاصد الشافية :7 /75 .

(2) الكتاب :3/ 580 .

(3) ينظر : إيجاز التعريف :41 والتصريح :2 /531 .

(4) ينظر : المقاصد الشافية :7/ 77 ، 78 .

(5) ينظر: شرح الشافية للرضي 2 /108، والمساعد :3 /421، وتمهيد القواعد :9 / 4782.

اسمين وللفُعْلى أنثى الأفعل» [1]

وذكر ابن مالك أن " فُعَل " بضم الأول وفتح الثاني مطرد عند بني تميم وبني كلب، فقال: « استثقل بعض التميميين والكلبيين ضمة عين فُعُل فى المضاعف، فجعلوا مكانها فتحة، فقالوا: جُدَد وذُلَل، بدل جُدُد ، وذُلُل» [2].

وقاسه الفراء في نحو رُجْعَى مصدرًا فجمعه على رُجَع وفي نحو: نَوْبة مما ثانيه واو ساكنة فتقول " نُوَب [3]".

وزاد المبرد نوعًا رابعًا وهو " فُعْل " مؤنثًا بغير تاء نحو: "جُمْل" ، و"جُمَل "[4].

والصحيح أن ذلك مقصور على السماع ولا يقاس إلا في الثلاث الأول[5] الأول[5] .

تعقيب : في ضوء ما تقدم ذكره وقوله تبين أن ابن مالك ذكر في الألفية وفي شرح الكافية الشافية نوعين يطرد فيهما " فُعَل " وزاد في التسهيل نوعًا ثالثًا ، وهو" فُعُلة "بضمتين، منفردً بهذا القول ؛ إذ لم أقف على من سبقه من النحويين إلى القول بهذا .

شروط إبدال أولى الواوين المتصدرتين همزة

---

(1) التسهيل : 272 .

(2) شرح الكافية الشافية :4 /1837، والمساعد : 3/ 423 .

(3) ينظر: رأي الفراء في شفاء العليل :3 /1036، 1027 وهمع الهوامع :2 /176 .

(4) ينظر: المقتضب :3 /376 وارتشاف الضرب 1 /426، 427.

(5) ينظر: ارتشاف الضرب : 1/ 427

قال ابن مالك : [1]

وَاوًا وهَمْزًا أَوَّلَ الْوَاوَيْنِ رُدْ ∴ فِي بَدْءِ غَيْرِ شِبْهِ ووُفِي الأشدْ

تحدث ابن مالك في البيت السابق عن شرط إبدال أولى الواوين المتصدرتين همزة، وهو ألا تكون الواو الثانية مدة غير أصلية مشيرًا إلى ذلك الشرط بالمثال، وذكر الأشموني أنه زاد في التسهيل شرطًا آخر، فقال: « زاد في التسهيل لوجوب الإبدال شرطا آخر، وهو ألَّا يكون اتصال الواوين عارضًا بحذف همزة فاصلة »[2].

الدراسة[3]

إذا اجتمع في أول الكلمة واوان يجب إبدال أولاهما همزة، بشرط أن لا تكون الثانية منهما مدة غير أصلية. قال سيبويه: « وإذا التقت الواوان أولاً أبدلت الأولى همزة، ولا يكون فيها إلا ذلك؛ لأنهم لما استثقلوا التي فيها الضمة فأبدلوا» [4] .

وهذا متحقق في صورتين :

الأولى: أن تكون غير مدة، نحو، قولك في جمع الأولى أنثى الأول: أول، والأصل وول، وقولك في جمع واصلة وواقية: أواصل وأواق، والأصل

---

(1) الألفية : 168 .

(2) شرح الأشموني : 4 /96 .

(3) ينظر المسألة في البغداديات :91- 93 ، وسر صناعة الإعراب : 2 /418 ،419 ، وشرح التصريف للثمانيني :490 ،491 وشرح الرضي على شافية ابن الحاجب :3 /204 .

(4) الكتاب : 4/ 333 .

وواصل وواق، بواوين: أولاهما فاء الكلمة، والثانية بدل من ألف فاعلة، ونحو قول الشاعر: [1]

ضَرَبَتْ صَدْرَها إِلَيَّ وَقَالَتْ ∴ يا عَدِيًّا لَقَدْ وَقَتْكَ الأَوَاقِي

والأخرى: أن تكون مدة أصلية، نحو: الأولى أنثى الأول، أصلها وولى، بواوين أولاهما فاء مضمومة والثانية عين ساكنة.

والعلة في الإبدال استثقال تصدير واوين، فأبدل من أولاهما همزة؛ لأن الهمزة وإن لم تؤاخ الواو فهي مؤاخية لأختها وهي الألف، من حيث إنها من مخرجها ونائبة عنها في الزيادة، وكانت الأولى أحق بالإبدال؛ لأن الهمزة لا تغيَّر إذا كانت أوَّلا [2].

وبهذا تخرج أربع صور :

الأولى: أن تكون الثانية مدة بدلا من ألف فاعل، نحو: "ووفي الأشد"، وقوله تعالى: چ ۈ ۋ ۇ ۆ ۆ چ[3].

الثانية: أن تكون مدة بدلا من همزة، كالوولي مخفف الوؤلي بواو مضمومة فهمزة، وهي أنثى الأوأل، أفعل تفضيل من "وأل" إذا لجأ.

الثالثة: أن تكون عارضة، كأن تبني من الوعد مثال فوعل ثم ترده إلى ما لم يسم فاعله.

---

(1) البيت من الخفيف للمهلهل بن ربيعة في ديوانه:59،والمقتضب 4 /214 ، ولسان العرب 15/ 401 ، وشرح أبيات المغني :5 /75

(2) ينظر :إيجاز التعريف :109 ، وتمهيد القواعد : 10/ 5013، والهمع :3 /468 .

(3) من الآية : 20 من سورة الأعراف .

الرابعة: أن تكون زائدة، كأن تبني من الوعد مثال طومار، فتقول: ووعاد؛ فهذه الصور الأربعة لا يجب فيها الإبدال، بل يجوز.

وخالف ابن عصفور في الصورة الأخيرة فأوجب الإبدال؛ لاجتماع واوين، وكون الثانية غير مبدلة من زائد؛ فإن الضمة التي قبلها غير عارضة.

قال ابن عصفور : « وتقول في مثل طُومار منه: "أُوْعادٌ"، ولا يجوز غير ذلك؛ لاجتماع واوين في أوَّل الكلمة »[1].

واختار ابن مالك القول بجواز الوجهين؛ لأن الثانية وإن كان مدها غير متجدد، لكنها مدة زائدة؛ فلم تخل عن الشبه بالألف المنقلبة[2].

وزاد ابن مالك شرطًا آخر في التسهيل، وهو ألا يكون اتصال الواوين عارضًا بحذف همزة كانت فاصلة بينهما، فقال : « تبدل الهمزة وجوبا من كل حرف لين ...، ومن أول واوين صدرتا، وليست الثانية مدة غير أصلية، ولا مبدلة من همزة، فإن اعترض اتصالهما بحذف همزة فاصلة فوجهان»[3].

ومثال ذلك أن تبني من "وأيت " على وزن افعوعل، فتقول: إوأوأى، فتتحرك الياء، وينفتح ما قبلها، فتقلب ألفاً، فيصير: إوأوأى، وتقلب الواو الأولى ياء لسكونها وانكسار ما قبلها، فيصير: إيأوأى، فإذا سهلت الهمزة التي بعد هذه الياء، نقلت حركتها إلى الياء، فتحذف همزة الوصل، لزوال مقتضيها وهو السكون، فتعود الياء إلى أصلها، لزوال موجب قلبها، وهو الكسر، فيصير: ووأى، فيجوز حينئذ أن تبقي الواو الأولى بحالها، نظراً إلى

---

(1) الممتع: 476 .

(2) ينظر : إيجاز التعريف :109 .

(3) التسهيل : 300

الفاصل المقدر بين الواوين، ولا يعتد بالعارض، ويجوز قلب الواو الأولى همزة، نظرًا إلى الحال[1].

وما ذهب إليه ابن مالك من جواز الوجهين – إن كان اتصال الواوين عارضًا – سبقه إليه الفارسي[2]، وغيره من النحويين يوجب الإبدال[3] .

قال سيبويه : « وسألت الخليل عن فعلٍ من " وأيت" فقال: وؤىٌ كما ترى، فسألته عنها فيمن خفف الهمز فقال: أويٌ كما ترى، فأبدل من الواو همزة فقال: لابد من الهمزة؛ لأنه لا يلتقي واوان في أول الحرف » [4].

تعقيب: في ضوء ما تقدم يتبين أمران :

أولا : أن ابن مالك زاد في التسهيل شرطًا آخر في إبدال أولى الواوين المتصدرتين همزة .

ثانيًا : القول بوجوب إبدال أولى الواوين المتصدرتين همزة هو مذهب الجمهور ، وخالف المبرد إجماع النحويين فأجاز قلب الواو همزة، وأجاز بقاءها[5] .

قال المبرد: « فمتى انضمت الواو من غير علة فهمزها جائز» [6].

---

(1) ينظر : شرح التعريف :111، والارتشاف :256/1 ، والمساعد 4/ 91

(2) ينظر : البغداديات :93 .

(3) ينظر : الأصول : 3 /307 ،308، والخصائص : 2 /92 ، والمنصف 218، 219 ، والممتع :222 .

(4) الكتاب : 4/ 333 .

(5) ينظر المقتضب : 93/1 ،96 .

(6) المرجع السابق : 93/1.

قلب الواو ياء إذا وقعت عيناً لجمع صحيح اللام

قال ابن مالك : [1]

وَجَمْعُ ذِي عَيْنٍ أُعِلَّ أَوْ سَكَنْ ∴ فَاحْكُمْ بِذَا الإِعْلاَلِ فِيهِ حَيْثُ عَنْ

وَصَحَّحُوا فِعَلَة وَفِي فِعلْ ∴ وجهان وَالإِعْلاَلَ أَوْلَى كَالْحِيَلْ

تحدث ابن مالك في البيتين السابقين عن شروط قلب الواو ياء وهو أن تقع عينًا لجمع أعلت في فعله أو كانت شبيهه بالمعلة، وذكر المرادي أنه زاد في التسهيل شرطًا آخر، فقال: « زاد في التسهيل لوجود الإعلال شرطا آخر وهو: صحة اللام احترازًا من نحو جِوَاء في جمع جو، ورِوَاء في جمع ريَّان، فإنه يصحح؛ لئلا يجتمع إعلالان، إبدال العين ياء واللام همزة »[2].

(1) الألفية : 169 .

(2) توضيح المقاصد والمسالك 3/ 1586.

الدراسة

تقلب الواو ياء إذا توافر فيها خمسة شروط: [1]

الأول: أن تكون الواو عيناً لجمع .

ولذلك لا يعل " فِعَال"، إذا كان مفردًا نحو خوان؛ لقوة الواو بالحركة، وما اعتل منه فشاذ نحو: قول الشاعر: [2]

أَقَبُّ البطنِ خفّاقٌ حشاه ∴ يضيء الليلَ كالقمر اللِّياح

قلبت واو "لياح" ياء شذوذًا .

الثاني : أن يكون ما قبل الواو مكسوراً في الجمع؛ لأن للكسرة تأثيرًا في الإعلال، ولكن الواو إذا كانت متحركة لم تقو الكسرة وحدها عليها في الإعلال فانضم إليها الشرط الثالث .

الثالث : أن تكون الواو معلة في المفرد أي: منقلبة نحو:" دار وحيلة" أو شبيهة بالمعلة وهي الواو الساكنة نحو: "سوْط وسياط، وحوْض وحياض، وروْض ورياض"؛ لأن الإعلال إضعاف، فقاوم ضعف الإعلال في المفرد قوتها بالحركة، فقويت الكسرة معها على الإعلال[3].

فإن كانت الواو في المفرد متحركة صحت، وقلبها شاذ نحو قول الشاعر

---

(1) ينظر : شرح الكتاب : 5 /265 ، والمنصف لابن جني 342 ، وشرح الشافية لركن الدين الاستراباذي :2 /784،783.

(2) البيت من الوافر لمالك بن خالد الخناعي في المخصص:1 /390 ، ولسان العرب:586/2 ، وتاج العروس:7 /105

اللغة: خفاق حشاه، يعنى أنه ذكي الفؤاد يرتاح لكل شيء، اللياح : الأبيض .

(3) ينظر : شرح المفصل : 5 /463 ، والمقاصد الشافية :9 /126 .

: [1]

تَبينَ لي أنّ القَماءَةَ ذِلةٌ ∴ وأن أَعِزّاءَ الرِجالِ طِيالُها

بإبدال الواو ياء، والقياس: "طوالها" ورواه بعضهم بالتصحيح[2]

وذكر ابن مالك أن "طيال" في جمع "طويل" من باب "جواد" و"جياد" فهو جمع " طائل" من طاله إذا فاقه في الطول[3].

وهذه الشروط الثلاثة موجودة في بيت الناظم الأول .

الرابع : **أن يقع ما بعد الواو ألفًا** ، وهذا الشرط مأخوذ من قول ابن مالك " وَصَحَّحُوا فِعَلَة"

ومثاله: كُوز جمعها " كِوَزَة " صحت لعدم وجود ألف بعد الواو، وهذا الشرط خاص إذا كانت الواو في المفرد شبيهة بالمعلة .

قال سيبويه : « ومثل ذلك: سوطٌ وسياطٌ، وثوبٌ وثيابٌ، وروضةٌ ورياضٌ، لمَّا كانت الواو ميتةً ساكنة شبهوها بواو يقول؛ لأنها ساكنة مثلها؛ ولأنها حرف الاعتلال» [4].

وهذه الشروط الأربعة اقتصر ابن مالك عليها في الألفية وفي شرح الكافية الشافية[5] .

---

(1) البيت من الطويل وهو في شرح المفصل : 3 /284 ، وشرح الشافية للرضي :4 /385 ، والتصريح :2 /714 .

(2) ينظر: التصريح : 2/ 714 ، والخزانة :9 /488 .

(3) ينظر: شرح الكافية الشافية : 4/ 2116

(4) الكتاب: 4/ 360 .

(5) ينظر: شرح الكافية الشافية : 4/2115 ، 2116

الخامس: أن يكون الجمع صحيح اللام في المفرد؛ لأن اللام إذا صحت قوي إعلال العين[1].

وهذا الشرط ذكره ابن مالك في التسهيل؛ حيث قال: « تبدل الياء بعد كسرة من واو هي عين مصدر لفعل معتل العين، أو عين جمع لواحد معتل العين مطلقًا أو ساكنها إن وليها في الجمع ألف وصحت اللام »[2].

فإن كانت لامه في المفرد معلة بالياء أو بالواو صحت عينه .

فمعتل اللام بالياء كجمع: ريَّان نقيض عطشان من "الري"، أصله: "رويان" اجتمع فيه الواو والياء، وسبقت إحداهما بالسكون، فقلبت الواو ياء، وأدغمت الياء في الياء.

ومعتل اللام بالواو كجمع "جو" بفتح الجيم وتشديد الواو، يقال في جمعهما: "رواء، وجواء" بتصحيح العين، وهي الواو، والأصل: "رواي، وجواو"، أبدلت الياء والواو همزة لتطرفهما إثر ألف زائدة[3].

وزاد ابن جني شرطًا آخر وهو ألا تكون العين في المفرد مضعفة، واستدل لرأيه بكلمة "ريَّان" السابقة، فيقال في جمعها "رِوَاء".

وصحح ابن عصفور ذلك الشرط فذكر أن "رواء" جمع "رويٍّ"؛ لا جمع ريَّان فامتنع الإعلال لتحرك العين ؛ لا اعتلالها[4].

تعقيب : في ضوء ما سلف قوله وبيانه يتضح أمران :

---

(1) ينظر: شرح الأشمونى :4/ 104.

(2) التسهيل : 304 .

(3) ينظر: التصريح :2/ 715 .

(4) ينظر : الممتع 319 .

أولا : أن ابن مالك اكتفي في الألفية وفي شرح الكافية الشافية بذكر الشروط الأربعة الأولى وزاد في التسهيل وفي إيجاز التعريف الشرط الخامس وهو تصحيح اللام .قال في إيجاز التعريف : « ... وكذلك يجب إبدال الواو ياءً إذا كانت عين فِعَال وكان فِعَال جمعاً لواحد صحت لامه وأعلت عينه كـ " دار ودِيَار "أو سكنت كـ " ثَوْب وثِيَاب "، أو جمع فيها الأمران كـ " ريح ورِيَاح "، فلو كانت اللام واواً أو ياءً وجب تصحيح العين في الجمع؛ لئلا يتوالى إعلالان» [1].

ويبدو أن ما يستدعيه النظم من اختصار، وما يتطلبه من التزام بالوزن والقافية هو الذي ألجأ ابن مالك لترك ذلك الشرط في الألفية.

ثانياً : الشرط الخامس ذكره جماعة من الصرفيين المتقدمين على ابن مالك كابن جني[2]، والثمانيني[3] وغيرهم.

شروط نقل حركة العين إلى الساكن الصحيح قبلها

قال ابن مالك: [4]

لِسَاكِنٍ صَحَّ انْقُلِ الْتَّحْرِيكَ مِنْ ∴ ذِي لِيْنٍ آتٍ عَيْنَ فِعل كَأَبِنْ

ما لَمْ يَكُنْ فِعْلَ تَعَجُّبٍ وَلا ∴ كَابْيَضَّ أَوْ أَهْوَى بِلامٍ عُلِّلا

تحدث ابن مالك في البيتين السابقين عن شروط نقل حركة العين إلى الساكن الصحيح قبلهما، وذكر الأشموني أنه زاد في التسهيل على هذه

---

(1) إيجاز التعريف:122 ، 123.

(2) ينظر : الخصائص :159/1 .

(3) ينظر : شرح التصريف: 485.

(4) الألفية :173

الشروط شرطًا آخر، فقال: « وزاد في التسهيل شرطا آخر، وهو أن لا يكون موافقا لفَعِل الذي بمعنى أفعل نحو: يَعْوِر ويَصْيد مضارعا عَوِر وصَيِد، وكذا ما تصرف منه، نحو: أعوره الله» [1].

الدراسة

إذا كان عين الفعل واوًا أو ياء وقبلهما ساكن صحيح وجب نقل حركة العين إليه؛ لاستثقالها على حرف العلة، فإن كانت العين مجانسة للحركة بقيت دون تغيير نحو: يَقُوم ويَبِين، والأصل: يَقْوُم ويَبْيِن، وإن كانت غير مجانسة أبدلت حرفًا يجانس الحركة نحو: أقام واستقام ، أصلها أَقْوَم ، واسْتَقْوَم[2] .

ولهذا النقل شروط: [3]

الأول: أن يكون الساكن المنقول إليه صحيحًا، فإن كان حرف علة لم ينقل إليه، نحو: قاول وبايع وعوَّق وبيَّن، وقد سمع من كلام العرب: آيدته، في أفعلته من الأيد، وأيدته فعلته.

قال ابن جني:« وآيدته قليلة مكروهة؛ لأنك إن صححت فهو ثقيل، وإن أعللت جمعت بين إعلالين فعدل عن أفعلته إلى فعلته في غالب الأمر»[4].

ومن خلال نص ابن جني السابق يتضح أن " آيدته " يكره فيه الإعلال

---

(1) شرح الأشموني : 4/ 123

(2) ينظر: شرح التعريف بضروري التصريف : 219، وحاشية الصبان :4 /448

(3) ينظر: توضيح المقاصد :1606/3، وتمهيد القواعد:5158/10، وشرح المكودي :391، و شرح الأشموني :4/ 122

(4) المنصف شرح كتاب التصريف :269 .

أو يمتنع؛ لأن الساكن المنقول إليه حرف علة، ولا يجمع بين إعلالين .

الثاني: ألَّا يكون الفعل فعل تعجب، نحو: ما أبين الشيء، وأقومه، وأبين به وأقوم بهن، والعلة في المنع حمله على أفعل التفضيل؛ لأن " أفعل " في " ما أفعله " موازن لـ " أفعل " التفضيل لفظًا وموافق له معنى؛ ولأنه لا يتصرف ولا مصدر له فأشبه بجموده جمود الاسم ، فاتبع الفعل الاسم فيما هو أصل فيه، وهو التصحيح.

ثم حُمل " أفعل به " المتعجب به على أخيه فقيل: أبين بالحق، وأنور به، كما قيل: ما أبينه وأنوره[1].

قال سيبويه: « ويتم في قولك: ما أقوله وأبيعه؛ لأن معناه معنى أفعل منك وأفعل الناس، لأنك تفضله على من لم يجاوز أن لزمه قائلٌ وبائع، كما فضلت الأول على غيره وعلى الناس. وهو بعد نحو الاسم لا يتصرف تصرفه ولا يقوى قوته. فأرادوا أن يفرقوا بين هذا وبين الفعل المتصرف نحو أقال وأقام، وكذلك أفعل به؛ لأن معناه معنى ما أفعله، وذلك قولك: أقول به وأبيع به» [2].

الثالث: ألا يكون الفعل مضعف اللام، نحو ابيضَّ واسودَّ.

والعلة في التصحيح في المضعف اللام اللبس؛ إذ لو أعل " ابيضَّ " الإعلال المذكور لقيل فيه " باض" وكان يُظَنُّ أنه فاعل من البضاضة وهي

---

(1) ينظر: المنصف شرح كتاب التصريف : 315 ، 316 ، وشرح التسهيل :3 /40 .

(2) الكتاب : 4 /350 .

نعومة البشرة، وكذلك يلتبس "اسودَّ" بـ"ساد" من "السد"[1].

الرابع: ألا تكون اللام معتلة ، وذلك نحو:" أهوى " واستهوى " ؛ لئلا يتوالى إعلالان، إعلال العين، وإعلال اللام[2].

الخامس : ألا يكون موافقًا لـ " فَعِلَ" الذي بمعنى " أفعل " نحو:" عَوِر وحول " الذي بمعنى " افعلَّ"، وهذا الشرط زاده ابن مالك في التسهيل؛ حيث قال:« إن كانت الياء أو الواو عين فعل ، لا لتعجب، ولا موافق لـ" فعل " الذي بمعنى "افعلَّ"... نقلت حركتها الى الساكن قبلها» [3] .

وصحح ناظر الجيش هذا الشرط فذكر أن العلة من عدم إعلال عين " عَوِر وحَوِل، وصَيِد " ونحوهما أن الحرف الذي قبلها لم يكن ساكنًا، فتنقل الحركة إليه[4].

وما ذكره ناظر الجيش فيه نظر، فالعين في" عَوِر وحَوِل " ونحوهما صحت حملًا علي الأصل " اعورَّ ، واحولَّ"؛ لأنه في معناها، فلما صحت العين في "اعورَّ، واحولَّ" كونه مضعف اللام صحت في "عور وحول"[5] .

وزاد في التسهيل شرطًا آخر، وهو ألا يكون الحرف الساكن قبل العين همزة، وذلك نحو : " يأيس " مضارع أيس؛ لأنها معرضة للإعلال بقلبها

---

(1) ينظر: المقاصد الشافية :9/ 293

(2) ينظر: التصريح بمضمون التوضيح : 2/ 745

(3) تسهيل الفوائد :311 .

(4) تمهيد القواعد :10/ 5160

(5) ينظر: الأصول :281/3 ، والمنصف : 259 ، وشرح الكتاب للسيرافي : 237/5 ، شرح الرضي على الشافية : 4 /353

ألفًا[1].

قال ابن مالك :« نقلت حركتها الى الساكن قبلها إن لم يكن حرف لين، ولا همزة» [2].

فإذا توافرت الشرط السالف ذكرها وجب الإعلال بالنقل، وقد حصر الصرفيون الإعلال بالنقل في أربعة مواضع: [3]

الأول : الفعل الأجوف ماضيًا كان أو مضارعًا أو أمرًا نحو: أقام ، وقم، ويقيم .

الثاني: الاسم المشبه للفعل المضارع في وزنه دون زيادته نحو مقام ، أو في زيادته دون وزنه، وليس له مثال مستعمل .

الثالث : مصدر أفعل واستفعل الأجوفين نحو: إقامة، واستقامة .

الرابع : اسم المفعول من الأجوف الثلاثي نحو: مقول ومصوغ .

والعلة في الإعلال بالنقل في المواضع السالف ذكرها الحمل على إعلال الأصل وهو الفعل الماضي نحو : قام وباع، وإن كان القياس عدم إعلالها لخفتها[4].

قال الرضي: « إذا تحرك الواو والياء وسكن ما قبلهما، فالقياس أن لا يعلا بنقل ولا بقلب؛ لأن ذلك خفيف، لكن إن اتفق أن يكون ذلك في فعل قد

---

(1) ينظر التسهيل :311 ، وارتشاف الضرب 306/1 ، وشفاء العليل 1101/3

(2) التسهيل : 311

(3) ينظر :شرح ابن الناظم :611 ،وشرح ابن عقيل :4 /234 ، والمقاصد الشافية :9 /309.

(4) ينظر : المفصل :535 ، وشرح المفصل :5 /433 ، والممتع :310 .

أعل أصله بإسكان العين، أو في اسم محمول عليه سُكّن عين ذلك الفعل والمحمول عليه، إتباعاً لأصله» [1].

تعقيب: في ضوء ما تقدم قوله وعرضه يتضح ثلاثة أمور :

أولا : أن ابن مالك تحدث في الألفية عن شروط الإعلال بالنقل، وزاد في التسهيل شرطًا آخر، وهو ألا يكون الفعل موافقًا لـ " فعِلَ " بمعنى " افعلَّ" وما ذكره في التسهيل ذكره في شرح الكافية الشافية ؛ حيث قال: « فلو كان ما فيه سبب الإعلال المذكور من تصاريف "فعل" المستحق للتصحيح، وجب تصحيحه أيضًا كـ"يعور" و"أعوره الله"» [2].

ثانياً : أن ابن مالك أهمل ذكر هذا الشرط هنا استغناء عنه بذكره في الفصل السابق عليه، وهو شروط إبدال الواو والياء ألفًا، فالعلة فيهما واحدة قال ابن مالك: [3]

وَصَحَّ عَيْنُ فَعَلٍ وَفَعِلا ∴ ذَا أَفْعَلٍ كَأَغْيَدٍ وَأَحْوَلا

---

(1) شرح الرضي على الشافية 3 /144

(2) شرح الكافية الشافية : 4/ 2140.

(3) الألفية : 171 .

الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين، ورحمة الله للعالمين، سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين

ثم أما بعد

فإنه يمكن إجمال أهم النتائج التي توصل إليها البحث فيما يأتي :

أولًا - أن ما يتطلبه النظم من اختصار، وما يستدعيه من التزام بالوزن والقافية هو الذي ألجأ ابن مالك إلى الاقتصار على بض الأحكام، والشروط، والقيود في الألفية، وذكرها في غيرها من المؤلفات .

ثانيًا- بعض الشروط التي أهملها في الألفية وزادها في غيرها هي شروط عامة لا تختص بالباب الذي يتحدث عنه كزيادته شرطين في الجمع وهما :

- أن يكون غير مركب تركيب إسناد أو مزج .
- أن يكون غير معرب بحرفين .

فهذان الشرطان لمطلق الجمع ، وليسا خاصين بجمع المذكر .

ثالثًا – بعض هذه الزيادات إضافة في أبواب النحو عامة لم يتطرق إليها أحد من النحويين المتقدمين عليه كزيادته :

- زيادة (طبق ، وهبَّ) في أفعال الشروع .
- شرطين في إجراء القول مجرى الظن، وهما: أن يكون الفعل حاضرًا ، ومقصودًا به الحال .
- مجيء " مِنْ " للانتهاء نحو قولك : قربت منه أي قربت إليه .
- زيادته قسمًا ثالثًا في الإضافة ، وهو الإضافة الشبيهة بالمحضة .
- الفصل بين المتضايفين بفعل ملغي .

- مجيء ""مذ " بمعنى " من وإلى " معًا .
- اطراد جمع " فُعْلَة " اسمًا على " فُعَل " .

رابعاً – أن ابن مالك قد يترك شرطًا أو حكمًا استغناء عنه بذكره في فصل تقدم أو بيت سبق، مثل حديثه عن شروط نقل حركة العين إلى الساكن الصحيح قبلها، فقد ترك شرطًا، وهو أن يكون الفعل موافقًا لـ " فَعِل" بمعنى "افعلَّ "، مكتفيًا بذكره في شروط قلب الواو والياء ألفًا؛ إذ العلة فيهما واحدة .

خامساً- تطور الفكر النحوي والصرفي لدى ابن مالك؛ إذ إن كثيرًا من هذه الزيادات جاءت في التسهيل وشرحه، وهما آخر ما جادت به قريحة المصنف .

سادساً – بعض المواضع التي اقتصر عليها في الألفية لم يدع فيه الحصر، كاقتصاره على ذكر بعض أفعال الشروع دون بعض .

سابعاً – قد يترك بعض الأحكام والشروط مؤيدًا بذلك بعض المذاهب دون بعض، مثل عمل اسم الفاعل إن لم يكن مصغرًا أو موصوفًا، فهذان الشرطان خاصان بالمدرسة البصرية دون غيرها ، ومثل الجمع بين "يا" و"أل" في اسم الجنس؛ إذ مذهب الجمهور المنع ، فنزل على رأيهم .

ثامناً – موافقة ابن مالك للكوفيين في بعض المسائل نحو:

- الفصل بين المتضايفين في سعة الكلام .
- مجيء " لعل " للاستفهام مؤيدًا مذهبهم بشواهد من أحاديث النبي (ﷺ)

آخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

المصادر والمراجع

- إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر –للشيخ /أحمد بن محمد البنا – تحقيق د /شعبان محمد إسماعيل – عالم الكتب – بيروت – لبنان .
- ارتشاف الضرب من لسان العرب – لأبي حيان – تحقيق د /رجب عثمان – مراجعة د /رمضان عبد التواب– ط الأولى (1418هـ –1998م) مكتبة الخانجي بالقاهرة.
- إرشاد السالك على حل الفية ابن مالك – لابن القيم – تحقيق د /محمد بن عوض بن محمد السهيلى – ط الأولى (1422هـ .2002 م) أضواء السلف – الرياض .
- الأزهية في علم الحروف – للهروي – تحقيق / عبد المعين الملوحي –ط الثانية – (1413هـ – 1993م) – مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.
- أساس البلاغة – للزمخشرى – تحقيق / محمد باسل عيون السود – ط الأولى (1419هـ – 1999م) دار الكتب العلمية بيروت – لبنان .
- الأشباه والنظائر في النحو – للسيوطي – تحقيق د / عبد العال سالم مكرم – مؤسسة الرسالة – بيروت – لبنان .
- الأصمعيات – تحقيق الدكتور / محمد نبيل طريفي – دار صادر بيروت – لبنان – ط الثانية (1425 هـ – 2005م) دار صادر بيروت – لبنان.
- الأصول في النحو –لابن السراج – تحقيق د/عبد الحسين الفتلي– ط .الأولى – (1417هـ –1996م) مؤسسة الرسالة – بيروت .
- إعراب القرآن – للنحاس – تحقيق/ عبد المنعم خليل إبراهيم– ط الأولى(1421هـ) دار الكتب العلمية– بيروت .
- ألفية ابن مالك – ط الأولى (1422هـ 2001) – مكتبة كلية الآداب – القاهرة .
- أمالي ابن الشجري – تحقيق د /محمود محمد الطناحي – مكتبة الخانجي – القاهرة.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين – لأبي البركات

الأنباري – تحقيق / محمد محيي الدين عبد الحميد (1407هـ -1987م) المكتبة العصرية – صيدا- بيروت – لبنان.

- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك – لابن هشام – تحقيق / يوسف الشيخ محمد البقاعي – دار الفكر للطباعة .
- إيجاز التعريف في علم التصريف – لابن مالك – تحقيق/ محمد المهدي عبد الحي – ط. الأولى، 1422هـ/ 2002م- عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية
- الإيضاح – للفارسي – تحقيق د/ كاظم بحر المرجان – ط الثانية (1416هـ – 1996م) عالم الكتب- بيروت .
- الإيضاح في شرح المفصل -لابن الحاجب – تحقيق د / موسى بناى العليلى – ط مطبعة العانى- بغداد .
- البحر المحيط – لأبي حيان – تحقيق / الشيخ عادل عبد الموجود ،والشيخ / على معوض ط الأولى (1422هـ – 2001م) دار الكتب العلمية – بيروت.
- البديع في علم العربية – لابن الأثير – تحقيق د/ فتحي أحمد علي ود/ صالح حسين العايد (1420هـ) جامعة أم القرى – مركز إحياء التراث الإسلامي .
- البرهان في علوم القرآن – للزركشى – تحقيق / أبو الفضل الدمياطى – طبعة دار الحديث – القاهرة .
- تاج العروس من جواهر القاموس – للزَّبيدي – تحقيق / عبد الستار أحمد فراج و آخرين (1385 هـ – 1965 م) جامعة الكويت .
- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين . للعكبرى . تحقيق د/ عبد الرحمن بن سليمان العثيمين . ط الأولى(1421هـ- 2000م) مكتبة العكبيان.
- تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد – لابن هشام – تحقيق د/ عباس مصطفي الصالحي – ط الأولى (1406هـ 1986م) دار الكتاب العربي
- التخمير – للخوارزمي – تحقيق د /عبد الرحمن بن سليمان العثيمين – ط الأولى – دار الغرب الإسلامي – بيروت – لبنان .

- تذكرة النحاة – لأبي حيان – تحقيق د/ عفيف عبد الرحمن – ط الأولى (1406هـ -1986م) مؤسسة الرسالة – بيروت .
- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل – لأبي حيان – تحقيق د/ حسن هنداوي – ط الأولى (1418هـ -1997م) دار القلم – دار كنوز إشبيليا .
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد-لابن مالك- تحقيق / محمد كامل بركات (1387هـ - 1967م) دار الكتاب العربى للطباعة والنشر – القاهرة
- التصريح بمضمون التوضيح – للشيخ خالد الأزهري – تحقيق /محمد باسل عيون السود – ط الأولى (1421هـ - 2000م) دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان .
- تعليق الفرائد – للدماميني – تحقيق د / محمد بن عبد الرحمن بن محمد المفدي – جامعة أم القرى .
- التعليقة على كتاب سيبويه – للفارسي – تحقيق د /عوض بن أحمد القوزي – ط الأولى (1410 هـ -1990 م) مطبعة الأمانة.
- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد- لناظر الجيش تحقيق د/علي محمد فاخر و آخرين – ط الأولى (1428هـ - 2007م) دار السلام – القاهرة
- تهذيب اللغة – للأزهري – تحقيق / محمد علي النجار و آخرين – الدار المصرية للتأليف والترجمة.
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك – للمرادي – تحقيق د/عبد الرحمن علي سليمان – ط الأولى (1423هـ - 2002 م) دار الفكر العربي .
- التوطئة . لأبى على الشلوبين . تحقيق د/ يوسف أحمد المطوع (1981م) جامعة الكويت .
- الجامع لأحكام القرآن – للقرطبي – تحقيق د /عبد الله التركى – مؤسسة الرسالة – القاهرة .
- الجنى الداني – للمرادي – تحقيق د / فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل – ط الأولى (1413هـ - 1992م) دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان

- جواهر الأدب في معرفة كلام العرب – للإربلي – تحقيق إميل يعقوب – ط الثانية (1430هـ – 2009م) – دار النفائس – دمشق – سوريا .
- حاشية الشيخ يس على التصريح .تحقيق /أحمد السيد . دار التوفيقية للتراث .
- حاشية الصبان على شرح الأشموني. ط الأولى (1417 هـ –1997م) دار الكتب العلمية – بيروت
- الحجة للقراء السبعة – للفارسي – تحقيق / بدر الدين قهوجي ط .الثانية (1413هـ – 1993 م) دار المأمون للتراث– بيروت ، دمشق.
- الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل – لابن السيد البطليوسي – تحقيق د/ مصطفى إمام ط. الأولى (1979هـ) – الدار المصرية – القاهرة – توزيع مكتبة المتنبي .
- خزانة الأدب – للبغدادي – تحقيق / عبد السلام محمد هارون – ط الرابعة (1418هـ – 1997م –) مكتبة الخانجي – القاهرة .
- الخصائص – لابن جني – تحقيق / محمد علي النجار – دار الكتب المصرية – من غير تاريخ .
- الدرر اللوامع – للشنقيطي – تحقيق محمد باسل عيون السود – ط الأولى (1419 هـ – 1999م) دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان.
- ديوان أبي حية النميري – تحقيق /دكتور يحيى الجبوري – منشورات وزارة الثقافة والارشاد القومي – دمشق .
- ديوان الأعشى – تحقيق / مهدي محمد ناصر – ط .الأولى(1407هـ–1987م) دار الكتب العلمية – بيروت .
- ديوان الراعي النميري – تحقيق / راينهرت فايبرت –– ط . الأولى (1401هـ– 1981م) – المعهد الأماني للأبحاث الشرقية
- ديوان رؤبة بن العجاج– تحقيق /وليم بن الورد – دار بن قتيبة للطباعة والنشر – الكويت .
- ديوان تأبط شرا – تحقيق /طلال حرب – در صادر بيروت .

- ديوان جرير – دار صادر– بيروت – لبنان.
- ديوان ديوان كثير عزة – تحقيق / إحسان عباس – دار الثقافة – بيروت .
- ديوان زهير بن أبي سلمى . شرح /حمدو طماس – ط الثانية (1426هـ – 1986م) دار المعرفة – بيروت – لبنان .
- ديوان عمر بن أبي ربيعة – تحقيق د / فايز محمد – ط الثانية (1416هـ– 1996م) دار الكتاب العربي – بيروت .
- ديوان ديوان لبيد بن ربيعة العامري– تحقيق د / حنا نصر الحتي ط الأولى (1414هـ– 1993م) – دار الكتاب العربي – بيروت
- ديوان مجنون ليلى – تحقيق / يسري عبد الغني ط الأولى (1420هـ– 1999م) دار الكتب العلمية – بيروت .
- ديوان النابغة الذبياني – تحقيق / حمدو طماس ط الثانية (1426هـ– 2005م دار المعرفة – بيروت– لبنان .
- ديوان هدبة بن خشرم – تحقيق د/ يحيى الجبوري – ط الثانية (1406هـ– 1986م) – دار القلم – بيروت .
- رصف المباني في شرح حروف المعاني – للمالقي – تحقيق / أحمد محمد الخراط – مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق .
- السبعة في القراءات – لابن مجاهد – تحقيق د/ شوقي ضيف – دار المعارف – القاهرة .
- سر صناعة الإعراب – لابن جني – تحقيق د/ حسن هنداوي – ط الثانية (1413هـ –1993م) دار القلم – دمشق.
- سنن النسائي – تحقيق / عبد الفتاح أبو غدة – ط الثانية (1406 – 1986)– مكتب المطبوعات الإسلامية – حلب .
- شرح الأبيات المشكلة الإعراب – للفارسي – تحقيق د / محمود محمد الطناحي – ط. الأولى (1408 هـ– 1988م) مكتبة الخانجي – القاهرة .
- شرح أبيات مغني اللبيب – للبغدادي – تحقيق /عبد العزيز رباح ، وأحمد صالح

دقاق – ط الثانية (1407هـ -1988م) دار المأمون للتراث- بيروت.

- شرح ألفية ابن مالك – للأشموني – ط الأولى (1419هـ – 1998م) دار الكتب العلمية – بيروت .
- شرح ألفية ابن مالك – للمكودى – تحقيق د / عبد الحميد هنداوي-ط الأولى (1425 هـ – 2005)- المكتبة العصرية- بيروت .
- شرح ألفية ابن مالك – لابن عقيل – تحقيق / محمد محيي الدين عبد الحميد (1400هـ-1980م) دار التراث- القاهرة
- شرح ألفية ابن مالك – لابن الناظم – تحقيق د/عبد الحميد السيد – دار الجيل – بيروت – لبنان .
- شرح ألفية ابن معط – لابن القواس – تحقيق د / على موسى الشواملى – ط الأولى (1407هـ – 1987م) مكتبة الخريجى – الرياض .
- شرح التسهيل – لابن مالك – تحقيق د/ عبد الرحمن السيد – د / محمد بدوي المختون – ط الأولى (1410 هـ – 1990م) دار هجر – بيروت.
- شرح التصريف – للثمانيني- تحقيق د/ إبراهيم بن سليمان البعيمي- ط الأولى(1419هـ-1999م) – مكتبة الرشد – القاهرة .
- شرح التعريف بضروري التصريف – لابن إياز –تحقيق / هادي نهر-ط . الأولى(1422 هـ – 2002 م) دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع – الأردن .
- شرح الجمل – لابن عصفور – تحقيق / فواز الشعار – ط الأولى (1419هـ – 1988م) دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان .
- شرح الرضي على كافية ابن الحاجب – تحقيق / يوسف حسن عمر – ط الثانية (1996م) منشورات جامعة قار يونس – بنغازي.
- شرح شذور الذهب – لابن هشام ،ومعه كتاب منهى الأرب للشيخ /محمد محيى الدين عبد الحميد – دار الطلائع – القاهرة .
- شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية – لمحمد شراب – ط. الأولى (1427هـ- 2007مـ) مؤسسة الرسالة – بيروت – لبنان .

- شرح شواهد الإيضاح . لابن بري . تحقيق د/ عيد مصطفي درويش . مراجعة د/ محمد مهدى علام . (1984م) مجمع اللغة العربية . القاهرة.
- شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ – لابن مالك – تحقيق /عدنان عبد الرحمن الدوري (1397هـ –1977) مطبعة العاني – بغداد.
- شرح الكافية الشافية – لابن مالك– تحقيق د/عبدالمنعم أحمد هريدي –ط الأولى (1402 هـ – 1982 م) دار المأمون للتراث – بيروت.
- شرح كتاب سيبويه – للسيرافي –تحقيق /أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي – ط الأولى(2008م)– دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان
- شرح المفصل –لابن يعيش – تحقيق د /إميل يعقوب– ط الأولى (1422هـ– 2001م)– دار الكتب العلمية بيروت – لبنان .
- شرح المقدمة الجزولية – للشلوبين – تحقيق د/ تركي بن سهو بن نزال العتيبي – مؤسسة الرسالة– بيروت .
- شرح المقدمة المحسبة – لابن بابشاذ – تحقيق / خالد عبد الكريم – ط الأولى (1977م) المطبعة العصرية – الكويت .
- شرح الوافية نظم الكافية – تحقيق د/ موسى بناي العليلي (1400هـ – 1980م) مطبعة الآداب – النجف– العراق .
- الشعر والشعراء لابن قتيبة – تحقيق الشيخ /حسن تميم ، ومحمد عبد المنعم العريان – ط الثالثة (1407هـ – 1987م) دار إحياء العلوم – بيروت .
- شفاء العليل شفاء العليل في إيضاح التسهيل – للسلسيلي – تحقيق د/ الشريف عبد الله على الحسيني –ط الأولى .(1406 هـ – 1986م) المكتبة الفيصلية – مكة المكرمة .
- الصحاح للجوهري – تحقيق /أحمد عبد الغفور عطار – ط الثالثة (1404هـ – 1984م) دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان .
- صحيح البخاري – ط الأولى (1987م)– دار الشعب – القاهرة
- صحيح مسلم – تحقيق / محمد فؤاد عبد الباقي – دار إحياء التراث العربي –

بيروت .

- عمدة القارى شرح صحيح البخارى – للعينى – تحقيق /عبد الله محمود محمد عمر – ط الأولى (1421هـ – 2001م) –دار الكتب العلمية –بيروت .
- فتح الباري – لابن حجر العسقلاني – تحقيق / عبد العزيز بن عبد الله بن باز وآخرين – دار الفكر – بيروت .
- الكافية في النحو – لابن الحاجب – تحقيق / الدكتور صالح عبد العظيم الشاعر– الطبعة: الأولى، 2010 – مكتبة الآداب – القاهرة.
- الكتاب – لسيبويه –تحقيق /عبد السلام هارون– ط الثالثة (1408هـ – 1998 م) مكتبة الخانجي – القاهرة .
- الكشاف– للزمخشري – تحقيق/ عبد الرزاق المهدي– دار إحياء التراث العربي – بيروت .
- الكناش في فني النحو والصرف – لأبي الفداء إسماعيل بن الأفضل الشهير بصاحب حماة – تحقيق د/ رياض بن حسن الخوام – ط الأولى (1420هـ – 2000م) المكتبة العصرية – صيدا – بيروت – لبنان .
- اللامات – للزجاجى – تحقيق د/ مازن المبارك . ط الثانية (1992م) دار صادر– بيروت – لبنان .
- اللباب في علل البناء والإعراب – للعكبري – تحقيق د/غازي مختار طليمات – ط الأولى (1416هـ –1995م) دار الفكر المعاصر – بيروت – لبنان – دار الفكر– دمشق .
- لسان العرب –لابن منظور – تحقيق / أمين محمد عبد الوهاب، و محمد الصادق العبيدي – ط الثالثة (1419هـ –1999م) – دار صادر – بيروت.
- اللمحة في شرح الملحة –لابن الصائغ– تحقيق / إبراهيم بن سالم الصاعدي– ط الأولى (1424هـ– 2004م) – عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية – المدينة المنورة .
- المحتسب – لابن جني – تحقيق / علي النجدي ناصف و آخرين (1420هـ –

1999م) المجلس الأعلى للشئون الإسلامية .

- المحرر الوجيز – لابن عطية – تحقيق / عبد السلام عيد الشافي محمد – ط الأولى(1422هـ – 2001 م) دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان .
- مختصر في شواذ القراءات من كتاب البديع – لابن خالويه – مكتبة المتنبي – القاهرة
- المرتجل – لابن الخشاب – تحقيق / علي حيدر (1392هـ– 1972م) مجمع اللغة العربية – دمشق
- المساعد على تسهيل الفوائد – لابن عقيل – تحقيق د /محمد كامل بركات (1400هـ –1980 م) دار الفكر – دمشق.
- المسائل البصريات – للفارسي – تحقيق د/محمد الشاطر أحمد – ط الأولى (1405 هـ –1985) مطبعة المدني .
- المسائل الحلبيات – للفارسي – تحقيق د/ حسن هنداوي –ط الأولى (1407هـ– 1987م)–دار القلم – دمشق ،ودار المنار – بيروت – لبنان .
- معاني القرآن – للفراء – تحقيق د/عبد الفتاح إسماعيل شلبي – ط الثالثة (1403 هـ –1983 م) عالم الكتب– بيروت .
- مغني اللبيب – لابن هشام – تحقيق / مازن مبارك ، ومحمد علي حمد الله – ط السادسة (1985م) – دار الفكر – دمشق– تحقيق / هلموت ريتر– ط الأولى (1400هـ–
- مفاتيح الغيب – للفخر الرازي – ط الأولى (1421هـ– 2001م)– دار الكتب العلمية – بيروت
- المفصل في علم العربية – للزمخشري – دار الجيل – بيروت – لبنان .
- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية – للشاطبي – تحقيق د/ محمد إبراهيم البنا و آخرين – ط الأولى (1428 هـ – 2007 م) مركز إحياء التراث .
- المقاصد النحوية في شرح شواهد الألفية – للعينى – تحقيق / محمد باسل عيون

السود– ط الأولى (1436 هـ – 2006 م) – دار اكتب العلمية بيروت – لبنان .

- المقتصد في شرح التكملة – لعبد القاهر الجرجاني– تحيق د / أحمد بن عبد الله بن إبراهيم– ط. الأولى (1428هـ– 2007 م) – جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية .
- المقتضب – للمبرد – تحقيق /محمد عبد الخالق عضيمة – ط الثانية (1399 هـ –1979 م) عالم الكتب – بيروت.
- المقدمة الجزولية في النحو – للجزولي – تحقيق د/ شعبان عبد الوهاب – ط الأولى (1408هـ – 1988م) مطبعة أم القرى – القاهرة .
- المقرب – لابن عصفور – تحقيق /أحمد عبد الستار الجواري ، عبد الله الجبوري – ط الأولى (1392هـ– 1972 م) .
- الممتع في التصريف لابن عصفور – تحقيق د/فخر الدين قباوة – ط الأولى (1996م) مكتبة لبنان ناشرون .
- المنصف شرح كتاب التصريف – لابن جني– تحقيق / إبراهيم مصطفي ، وعبدالله أمين – ط الأولى (1373هـ –1954م) وزارة المعارف –القاهرة
- منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك – لأبي حيان – تحقيق د/ على محمد فاخر وآخرين – ط الأولى (1435هـ – 2013م)– دار الطباعة المحمدية – مصر.
- نتائج الفكر – للسهيلي – تحقيق الشيح / عادل أحمد عبد المو جود ، والشيخ / علي محمد معوض – ط الأ ولى (1412هـ – 19993 م) دار الكتب العلمييية – بيروت
- النشر في القراءات العشر – لابن الجزرى – تحقيق على محمد الضياع – دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان .
- همع الهوامع – للسيوطي – تحقيق / أحمد شمس الدين – ط الأولى (1418هـ – 1998م) دار الكتب العلمية – بيروت .